حق المتهم في المحاكمة من قِبل هيئة محلفين محايدة
دراسة في القانون الأمريكي

الدكتور/ يوسف حجي المطيري
أستاذ مشارك القانون الجزائي
كلية الدراسات التجارية
الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب

ملخص:

تتناول هذه الدراسة حق المتهم في المحاكمة من قِبل هيئة محلفين محايدة وغير متحيزة تتألف من مواطنين من مختلف فئات الشعب وطوائفه والذي يعتبر من أقدم وأهم الحقوق التي نظمها الدستور الأمريكي من خلال التعديل السادس؛ وذلك لضمان سماع رأي المجتمع ضد أحد أفراده في مسألة قانونية تهمه؛ حيث يمنح المتهم بارتكاب جريمةٍ الحقَّ في أن يُحاكَم من قِبل مجموعة من أفراد المجتمع يتم اختيارهم بطريقة عشوائية؛ وذلك لضمان حياد هيئة محلفي المحاكمة وعدم تحيزها لأيٍّ من أطراف الدعوى.

وتهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على الإجراءات الخاصة بحق المتهم في المحاكمة من قِبل هيئة محلفين، كطريقة اختيار أعضاء محلفي المحاكمة، وما هو نطاقها، وما هي الآلية التي وضعها قانون الإجراءات الأمريكي لضمان حياد هيئة محلفي المحاكمة وعدم تحيزهم مع أي طرف ضد الطرف الآخر، وكيفية إصدارها للحكم.

حيث يعتبر حق المتهم في أن يُحاكَم من قِبل هيئة محلفين محايدة هو حق مقرر لمصلحة المتهم وحده بموجب الدستور؛ لذلك يجوز للمتهم وحده أن يتنازل عن هذا الحق؛ ومن ثَمَّ إذا طلب المتهم التنازل عن هذا الحق، فإن البديل سيكون محاكمته من قِبل قاضٍ تكون له السلطة الكاملة في إدارة الجلسة وتحديد الأدلة التي يمكن أن تُقدَّم من قِبل أطراف الدعوى وكل ما يتعلق بإجراءات المحاكمة، وفي النهاية إصدار الحكم بالإدانة أو بالبراءة، بالإضافة إلى تقرير العقوبة المناسبة.

وسواءٌ في القانون الفدرالي أو قانون الولايات، لا يجوز أن يزيد عدد أفراد هيئة محلفي المحاكمة عن اثني عشر فردًا، ولا أن يقل عن ستة أفراد؛ حيث إن هذا العدد من النظام العام في النظام القضائي الأمريكي ولضمان حصول أطراف الدعوى على هيئة محلفين محايدة وغير متحيزة لمحاكمة المتهم، أوجد القانون الأمريكي قاعدة الاستبعاد التي تتيح لكلٍّ من القاضي وسلطة الادعاء العام ومحامي المتهم استبعاد الأعضاء الذين يمكن أن يؤثر وجودهم في هيئة محلفي المحاكمة على حيادها ونزاهتها.

مقدمة:

يُعتبر حق المتهم في المحاكمة من قِبل هيئة محلفين محايدة وغير متحيزة من أقدم حقوق المتهمين في النظام القضائي الأمريكي؛ حيث تبنَّت الولايات الأمريكية هذا الحق منذ القرن الرابع عشر عندما كانت تحت الاستعمار بسبب عدم ثقة المجتمع الأمريكي في القضاة الذين كان يتم تعيينهم من قِبل السلطات الاستعمارية باسم الملك الإنجليزي، والذين كانوا يُصدرون أحكامهم على المتهمين في المستعمرات الأمريكية بحسب هوى هذه السلطة الاستعمارية في ذلك الوقت.

وهيئة محلفي المحاكمة هي عبارة عن محاكمة جزائية في الجرائم الجسيمة تتم من قِبل مجموعة من أفراد المجتمع الذين لا يزيد عددهم عن اثني عشر فردًا ولا يقل عن ستة أفراد من جميع شرائح المجتمع وطوائفه وفئاته، يحدد القانون شروط انضمامهم وطريقة اختيارهم، ويُسمون محلفين ويُمنحون الحق في بحث وقائع القضية وفحص الأدلة المقدمة من أطراف الدعوى، وفي نهاية المحاكمة تكون لهم سلطة إصدار حكم بالإجماع ببراءة المتهم أو بإدانته.

كما يُعتبر هذا الحق من أهم المبادئ التي نظمها الدستور الأمريكي من خلال التعديل السادس؛ وذلك لضمان سماع رأي المجتمع ضد أحد أفراده في مسألة قانونية تهمه؛ حيث ينص التعديل السادس على أنه «في جميع المحاكمات الجنائية، للمتهم الحق في أن يُحاكَم محاكمة سريعة وعلنية بواسطة هيئة محلفين غير متحيزة تابعة للولاية أو المقاطعة التي تكون الجريمة قد ارتُكبت فيها.» أي إن الأساس القانوني لحق المتهم في أن يُحاكَم من قِبل هيئة محلفين يستند إلى التعديل السادس في الدستور الأمريكي

الذي يمنح المتهم بارتكاب جريمةٍ الحقَّ في أن يُحاكَم من قِبل مجموعة من أفراد المجتمع يتراوح عددهم بين ستةٍ واثني عشر شخصًا يتم اختيارهم بطريقة عشوائية؛ وذلك لضمان حياد هيئة محلفي المحاكمة وعدم تحيزها لأيٍّ من أطراف الدعوى مع احتفاظ كلٍّ من سلطة الادعاء العام ومحامي المتهم بالحق في استبعاد بعض أفراد هيئة محلفي المحاكمة الذين يمكن أن يكونوا متحيزين، وذلك قبل بدء المحاكمة.

لا يقتصر نطاق وصلاحية أعضاء هيئة محلفي المحاكمة في القانون الأمريكي على الاشتراك في محاكمة المتهم وإصدار الحكم بإدانته أو براءته فقط، وإنما يمكن أن تمتد صلاحية وسلطات هيئة محلفي المحاكمة إلى تقرير عقوبة الإعدام في حالة ارتكاب المتهم إحدى الجرائم الكبرى، وهذا الأمر فريد في النظام القضائي الإجرائي الأمريكي؛ حيث لا توجد دولة في العالم، باستثناء الولايات المتحدة الأمريكية، تمنح هيئة محلفي المحاكمة فيها سلطة إصدار تقرير عقوبة الإعدام على المتهم في حالة كانت عقوبة الجريمة التي ارتكبها الإعدام.

هذا ويتبنَّى النظام القضائي في الولايات المتحدة الأمريكية نوعين من هيئات المحلفين؛ النوع الأول هو هيئة المحلفين الكبرى التي نص عليها التعديل الخامس من الدستور الأمريكي، وتتركز وظيفتها في تقرير ما إذا كانت الأدلة المقدمة ضد المتهم سببًا جوهريًّا في اتهامه بارتكابه للجريمة ومن ثَمَّ إقامة الدعوى الجزائية عليه، أما النوع الثاني فهو هيئة محلفي المحاكمة – موضوع البحث – التي نص عليها التعديل السادس، وتكون مهمتها تقرير ما إذا كان المتهم مذنبًا بارتكابه للجريمة أو بريئًا.

هدف موضوع الدراسة:

تهدف الدراسة إلى تسليط الضوء على الإجراءات الخاصة بحق المتهم في المحاكمة من قِبل هيئة محلفين، كطريقة اختيار أعضاء محلفي المحاكمة، وما هو نطاقها، وما هي الآلية التي وضعها قانون الإجراءات الأمريكي لضمان حياد هيئة محلفي المحاكمة وعدم تحيزهم مع أي طرف ضد الطرف الآخر، وكيفية إصدارها للحكم.

منهجية الدراسة:

تتناول هذه الدراسة الإجراءات الخاصة بحق المتهم في المحاكمة من قِبل هيئة محلفين محايدة وغير متحيزة، وذلك من خلال شرح وتحليل ومقارنة قواعد القانون الفدرالي مع القواعد القانونية لبعض الولايات الأمريكية، بالإضافة إلى شرح وتحليل أهم أحكام المحكمة الأمريكية العليا المتعلقة بإجراءات وضمانات هذا الحق.

تساؤلات الدراسة:

تثير الدارسة التساؤلات التالية:

- متى يحق للمتهم المطالبة بحقه في المحاكمة من قبل هيئة محلفين؟
- ما هي مظاهر حياد هيئة محلفي المحاكمة ؟
- ما هي أنواع هيئات المحلفين؟
- ما هو تقييم هيئة محلفي المحاكم ؟
- ما هي أسباب حرمان كل من المواطنين الأمريكان من أصل أفريقي والنساء من أن يكونوا أعضاء في هيئة محلفي المحاكمة عند بداية إنشائها؟
- ما هي حدود سلطة هيئة محلفي المحاكمة في إصدار الحكم على المتهم؟
- كيفية استبعاد أعضاء هيئة محلفي المحاكمة غير المرغوب في بقائهم أعضاء في هيئة محلفي المحاكمة من خلال تطبيق «معيار باتسون»؟

خطة الدراسة:

تناوُل حق المتهم في المحاكمة من قِبل هيئة محلفين محايدة يقتضي تقسيم هذه الدراسة إلى أربعة مطالب؛ حيث يناقش المطلب الأول ماهية حق المتهم في محاكمة من قِبل هيئة محلفين محايدة، أما المطلب الثاني فيتناول نطاق تطبيق حق المتهم في محاكمة من قِبل هيئة محلفين محايدة، بينما يبحث المطلب الثالث مظاهر حياد هيئة محلفي المحاكمة، وأخيرًا يُبين المطلب الرابع ضمانات حصول المتهم على هيئة محلفين محايدة وغير متحيزة، وذلك على النحو التالي:

المطلب الأول

ماهية هيئة محلفي المحاكمة

من خلال هذا المطلب سوف نُبين تعريف هيئة محلفي المحاكمة، ومن ثم نوضح أنواع هيئة المحلفين والأساس القانوني لحق المتهم في أن يحاكم من قبل هيئة محلفين وإمكانية تنازله عن هذا الحق، وأخيرًا سوف نُبين عدد الأعضاء الذين يجب أن تتألف منهم هيئة محلفي المحاكمة، وكيفية تنوُّع أعضائها، وذلك على النحو التالي:

الفرع الأول

تعريف هيئة محلفي المحاكمة

تُعرف هيئة محلفي المحاكمة بأنها «مجموعة من الأشخاص الذين يتم اختيارهم وفقًا لقانون الولاية ويُمنحون سلطة إدانة المتهم أو تبرئته، وفي بعض الحالات توقيع العقوبة عليه»(١)، إلا أن البعض انتقد هذا التعريف بسبب إغفاله لمسألة مهمة، هي نوعية الجرائم التي يجب أن تنظرها هيئة محلفي المحاكمة(٢)؛ لذلك عرَّفوها بأنها «محاكمة جزائية تتم من قِبل مجموعة من الأشخاص الذين يُحدِّد قانون الولاية شروط انضمامهم في الجرائم الجسيمة ويُسمَّون محلفين ويُمنحون الحق في بحث وقائع القضية وفحص الأدلة المقدمة، وأن يُصدروا حكمًا بالإجماع ببراءة المتهم أو بإدانته، وفي حالة الجرائم الكبرى يقررون عقوبة الإعدام»(٣).

---

(١) Black›s Law Dictionary, Eighth Edition , P. 873, (2014).

(٢) Harry Kalven, Jr. & Hans Zeisel, The American Jury (1966), Albert Alschuler The Supreme Court and the Jury: Wir Dire, Peremptory Challenges, and the Review of Jury Verdicts 56 U. Chi. L. Rev. 153 (1989): Phoebe C. Ellsworth. Are Twelve Heads Better than One?. 52 Law & Contemp. Probs. 205 (1989), Nancy Jean King, The American Criminal Jury, 62 Law & Contemp Probs. 41 (1999).

(٣) George C. Thomas III & Barry S. Pollack, Rethinking Guilt, Juries, and Jeopardy, 91 Mich L. Rev. 1, 3 n.13 (1992) (collecting historical sources); Duncan V. Louisiana, 391 U.S. 145, 151 (1968)

الفرع الثاني

أنواع هيئات المحلفين

يتبنى النظام القضائي في الولايات المتحدة الأمريكية نوعين من هيئات المحلفين؛ النوع الأول هو هيئة المحلفين الكبرى التي نص عليها التعديل الخامس من الدستور الأمريكي، وتتركز وظيفتها في تقرير ما إذا كانت الأدلة المقدمة ضد المتهم سببًا جوهريًّا في اتهامه بارتكابه الجريمة ومن ثَمَّ إقامة الدعوى الجزائية عليه أم لا، أما النوع الثاني فهو هيئة محلفي المحاكمة – موضوع البحث – التي نص عليها التعديل السادس، وتكون مهمتها تقرير ما إذا كان المتهم مذنبًا بارتكابه للجريمة أم بريئًا. وعلى الرغم من تشابه هيئة المحلفين الكبرى مع هيئة محلفي المحاكمة من حيث تكوُّنها من مواطنين عاديين من مُختلِف شرائح المجتمع الأمريكي، فإن هناك الكثير من الاختلافات الجوهرية بينهما، وذلك على النحو التالي:

أولًا– هيئة المحلفين الكبرى:

هيئة المحلفين الكبرى هي مجموعة من أفراد المجتمع تختارهم عشوائيًّا إدارة العدل في المقاطعة التي ارتُكبت فيها الجريمة؛ وذلك للجلوس في المحكمة أثناء جلسة الاستماع إلى أدلة الاتهام، وذلك لتقرير ما إذا كانت لائحة الاتهام المقدمة ضد المتهم من قِبل سلطة الادعاء العام والأدلة المرتبطة بها سببًا في إقامة دعوى جزائية على المتهم أم لا(٤).

وتتميز هيئة المحلفين الكبرى بأهمية كبيرة في النظام الإجرائي الجنائي للولايات المتحدة الأمريكية؛ حيث لا يجوز محاكمة أي متهم إلا بعد أن يُقرر أعضاء الهيئة بجدية أدلة الاتهام المقدمة ضد المتهم، وأنها ترقى إلى أن تكون سببًا في إقامة الدعوى الجزائية عليه، وهذا ما أكده التعديل الخامس من الدستور الأمريكي(٥).

(٤) Kreag, J. (2018). The Jury›s Brady Right. BUL Rev., 98, 345.

(٥) ينص التعديل الخامس من الدستور الأمريكي على أنه «لا يجوز اعتقال أي شخص لاستجوابه بشأن جناية أو جريمة شائنة أخرى، إلا تبعًا لصدور قرار اتهامي أو مضبطة اتهام عن هيئة محلفين كبرى...»
The US Constitution states in the Fifth Amendment that "No person shall be held to answer for a capital, or otherwise infamous crime, unless on a presentment or indictment of a Grand Jury.." http://hrlibrary.umn.edu/arabic/us-con.html

وتتألف هيئة المحلفين الكبرى من ١٦ إلى ٢٣ فردًا من مُختلِف شرائح المجتمع، يتم اختيارهم آليًّا وبشكل عشوائي بواسطة إدارة وزارة العدل التي تتبع المقاطعة التي وقعت بها الجريمة، والتي سوف يُحاكَم فيها المتهم في وجود سلطة الادعاء العام ودون حضور القاضي أو محامي المتهم، وتنتهي مهمتهم بمجرد صدور قرارهم بجدية الأدلة المقدمة من سلطات الاتهام، ومن ثَمَّ صحة إقامة دعوى جزائية على المتهم، أو بعدم جدية الأدلة المقدمة ضد المتهم، ومن ثَمَّ عدم صحة إقامة دعوى جزائية ضد المتهم(٦).

ثانيًا- هيئة محلفي المحاكمة:

هيئة محلفي المحاكمة عبارة عن محاكمة جزائية تتم من قِبل مجموعة من الأشخاص الذين يحدد شروطهم قانون الولاية في الجرائم الجسيمة، ويُسمَّون محلفين ويُمنحون الحق في بحث وقائع القضية وفحص الأدلة المقدمة ضد المتهم وأدلة النفي، وأن تُصدِر حكمًا بالإجماع ببراءة المتهم أو بإدانته، وفي حالة الجرائم الكبرى يقررون عقوبة الإعدام، وقد نظمها التعديل السادس من الدستور الأمريكي(٧).

وعلى الرغم من التشابه بين هيئة المحلفين الكبرى وهيئة محلفي المحاكمة من حيث تكوُّن كلٍّ منهما من عدد معين من مواطنين أمريكيين يمثلون جميع شرائح المجتمع وأطيافه وفئاته، فإن هيئة محلفي المحاكمة تختلف اختلافًا جوهريًّا عن هيئة المحلفين الكبرى من حيث عدد أفرادها، ومن حيث بقاؤها طوال فترة محاكمة المتهم وبحثها للدفوع المقدمة من محامي المتهم والمدعي العام، ومن حيث تقرير براءة المتهم أو إدانته، بالإضافة إلى إصدار العقوبة في حالة ما إذا كانت الجريمة قتلًا عمدًا.

(٦) https://criminal.findlaw.com/criminal-procedure/how-does-a-grand-jury-work.html

(٧) ينص التعديل السادس على أنه «في جميع المحاكمات الجنائية، للمتهم الحق بأن يُحاكَم بواسطة هيئة محلفين غير متحيزة تابعة للولاية أو المقاطعة التي تكون الجريمة قد ارتُكبت فيها».

الفرع الثالث

الأساس القانوني لحق المتهم في المحاكمة من قبل هيئة محلفين وكيفية تنازُله عن هذا الحق

يُعتبر حق المتهم في المحاكمة من قِبل هيئة محلفين محايدة وغير متحيزة من أقدم الحقوق في النظام القضائي الأمريكي، كما يُعتبر هذا الحق من أهم المبادئ التي نظمها الدستور الأمريكي من خلال التعديل السادس؛ وذلك لضمان سماع رأي المجتمع ضد أحد أفراده في مسألة قانونية تهمه؛ حيث ينص التعديل السادس على أنه «في جميع المحاكمات الجنائية، للمتهم الحق بأن يُحاكم محاكمة سريعة وعلنية بواسطة هيئة محلفين غير متحيزة تابعة للولاية أو المقاطعة التي تكون الجريمة قد ارتُكبت فيها، وتكون المقاطعة قد سبق للقانون تحديدها. وله الحق في أن يُبلَّغ بسبب الاتهام وطبيعته، وفي ذلك يواجه الشهود الذين يشهدون ضده، وفي أن تتوافر له التسهيلات القانونية الإرغامية لاستدعاء شهود لمصلحته، وفي أن يستعين بمحامٍ للدفاع عنه»[٨].

والتعديل السادس في الدستور الأمريكي يمنح المتهم بارتكاب جريمةٍ الحقَّ في أن يُحاكَم من قِبل مجموعة من أفراد المجتمع يتراوح عددهم بين ستةٍ واثني عشر شخصًا يتم اختيارهم بطريقة عشوائية؛ وذلك لضمان حياد هيئة محلفي المحاكمة وعدم تحيُّزها لأيٍّ من أطراف الدعوى، مع احتفاظ كلٍّ من سلطة الادعاء العام ومحامي المتهم بالحق في استبعاد بعض أفراد هيئة محلفي المحاكمة الذين يمكن أن يكونوا متحيزين، وذلك قبل البدء بالمحاكمة[٩].

إلا أن حق المتهم المنصوص عليه في التعديل السادس في أن يُحاكَم من قِبل هيئة محلفين محايدة تتوافر له فيها الضمانات الضرورية لممارسة حقه في الدفاع عن نفسه

(٨) The US Constitution states in the Sixth Amendment that "in all criminal prosecutions, the shall enjoy the right to a speedy and public trial, by an impartial jury of the State and district wherein the crime shall have been committed, which district shall have been previously ascertained by law, and to be informed of the nature and cause of the accusation; to be confronted with the witnesses against him; to have compulsory process for obtaining witnesses in his favor, and to have the Assistance of Counsel for his defence"

(٩) Deitch, B. L. (2017). The Unconstitutionality of Criminal Jury Selection. Wm. & Mary Bill Rts. J., 26, 1059.

أمام مجموعة من أفراد المجتمع مُقرر لمصلحة المتهم وحده بموجب الدستور؛ لذلك يجوز للمتهم وحده أن يتنازل عن هذا الحق(١٠).

وإذا طلب المتهم التنازل عن هذا الحق، فإن البديل سيكون محاكمته من قِبل قاضٍ تكون له السلطة الكاملة في إدارة الجلسة وتحديد الأدلة التي يمكن أن تُقدَّم من قِبل أطراف الدعوى وكل ما يتعلق بإجراءات المحاكمة، وفي النهاية إصدار الحكم بالإدانة أو البراءة، بالإضافة إلى إصدار العقوبة المناسبة(١١).

ولعل الأسباب التي تجعل المتهم يتنازل عن حقه في أن يُحاكَم من قِبل هيئة محلفين ليُحاكَم من قِبل قاضٍ كثيرة، من أهمها عدم قناعة المتهم بالحصول على هيئة محلفين محايدة في المقاطعة التي يُحاكَم فيها، خصوصًا في المقاطعات ذات التعداد الصغير من الناس، الذين قد يكون لديهم رأي عن القضية ليس في مصلحته بسبب تعاطفهم مع المجني عليه، أو قناعة المتهم بأن إقناع شخص واحد – وهو القاضي – أسهل أو أبسط من إقناع اثني عشر شخصًا – وهم أعضاء هيئة محلفي المحاكمة – ببراءته، أو حرص المتهم ذي السجل الجنائي الحافل بالجرائم على تجنُّب المحاكمة من قِبل هيئة محلفين؛ وذلك لتأثُّر أفرادها بهذا السجل في إصدار حُكم ضد المتهم بصرف النظر عن الأدلة المقدمة ضده، أو سرعة المحاكمة من قِبل القاضي بالمقارنة بالمحاكمة من قِبل هيئة محلفين(١٢).

وعلى الرغم من أن الحق في التنازل عن المحاكمة من قِبل هيئة محلفين مقررٌ لمصلحة المتهم، فإن هذا التنازل لا ينتج أثره إلا بعد أن تتم الموافقة عليه من قِبل سلطة الادعاء العام ويتم اعتماده من قِبل القاضي، وذلك وفقًا للقانون الفدرالي، وهذا الأمر بخلاف قوانين الولايات التي لا تشترط موافقة سلطة الادعاء العام أو القاضي على تنازل المتهم عن حقه في أن يُحاكَم من قِبل هيئة محلفين(١٣).

(١٠) في عام ١٩٣٠ سمحت المحكمة الأمريكية العليا أول مرة للمتهمين بالتنازل عن حقوقهم في المحاكمة من قِبل هيئة محلفين، وأن تتم محاكمتهم من قِبل قاضٍ، وذلك في حالة شعورهم بعدم حياد هيئة محلفي المحاكمة، وهذا الحق لم يكن موجودًا في السابق؛ حيث كانت المحاكمة من قِبل هيئة محلفين إلزاميةً في جميع القضايا الجنائية، وقد حكمت المحكمة بهذا التنازل عند نظرها في قضية باتون ضد الولايات المتحدة.
Patton v. United States, 281 U.S. 276 (1930).

(١١) Adams V. United States. ex rel. McCann, 317 U.S. 269 (1942).

(١٢) Dressler, J., & Michaels, A. C. (2015) Understanding Criminal Procedure: Volume 2 Adjudication, Fourth Edition, P. 216.

(١٣) Singer V. United States, 380 U.S. 24, 34 (1965), Fed. R. Crim. p. 23(a), Ohio Rev. Code Ann. § 2945,05 (2005).

كما أن القانون يُلزم المتهم إذا ما أراد التنازل عن الحق في المحاكمة من قِبل هيئة محلفين أن يُعرب عن هذه الرغبة صراحةً في أول جلسة، وهي الجلسة المخصصة لتلاوة القاضي للحقوق الدستورية على المتهم وسؤاله عن اعترافه بارتكابه الجريمة(١٤).

الفرع الرابع

عدد أفراد هيئة محلفي المحاكمة

منذ القرن الرابع عشر وأعضاء هيئة محلفي المحاكمة في الولايات المتحدة الأمريكية يبلغ عددهم اثني عشر فردًا كحد أعلى، وهذا العدد كان امتدادًا لعدد أعضاء هيئات محلفي المحاكمة التي كانت تحت الاستعمار الإنجليزي، وفي عام ١٧٨٧ وخلال مناقشة التعديلات الدستورية اتفق أعضاء المؤتمر الدستوري الفدرالي على أن يكون الحد الأقصى الذي يمكن أن تتكون منه هيئة محلفي المحاكمة اثني عشر شخصًا، ومن وقتها أصبح هذا العدد جزءاً من النظام القانوني الإجرائي الأمريكي على الرغم من جذوره الإنجليزية؛ حيث إن وجود هيئة محلفين تتكون من اثني عشر فردًا من جميع شرائح المجتمع كحد أقصى يمثل ضمانة حقيقية للمتهم من جهة، ويتفق مع النظام القانوني الذي تعارف عليه المجتمع الأمريكي منذ القرن الرابع عشر من جهة أخرى(١٥).

وهذا ما أكدته المحكمة الأمريكية العليا في عام ١٨٩٨ عند مراجعتها لقضية تومسون ضد يوتا(١٦)؛ حيث حكمت المحكمة الأمريكية العليا بصحة المحاكمة والحكم الصادر على تومسون على اعتبار أن عدد أعضاء هيئة المحلفين الذين حاكموا تومسون – والبالغين ثمانية أعضاء – عدد لا يخالف الدستور الأمريكي والمناقشات التي تمت بين أعضاء المؤتمر الدستوري بشأن التعديل السادس للدستور الأمريكي(١٧).

(١٤) Gerard Rainville & Brian A. Reaves, U.S. Dep›t of Justice, Felony Defendants in Large Urban Counties, 2000 26, (2003).

(١٥) Alschuler, A. W., & Deiss, A. G. (1994). A brief history of the criminal jury in the United States. The University of Chicago Law Review, 61(3), 867-928.

(١٦) في هذه القضية اتُّهم شخص يُدعى تومسون بارتكابه جريمة سرقة وحُوكم في مقاطعة داين في ولاية يوتا من قِبل هيئة محلفين مُكونة من ثمانية أعضاء فقط، وأُدين تومسون وحُكم عليه بالسجن لمدة ثلاث سنوات، واعترض محامي المتهم على المحاكمة على اعتبار أن قانون المقاطعة ينص على ضرورة أن تتكون هيئة محلفي المحاكمة في قضايا السرقة من اثني عشر عضوًا.
Thompson v. Utah, 170 U.S. 343 (1898).

(١٧) https://caselaw.findlaw.com/us-supreme-court/170/343.html.

وعليه أخذت الغالبية العظمى من الولايات بهذه النتيجة، بما في ذلك القانون الفدرالي الذي ينص على أن هيئة محلفي المحاكمة في القضايا الجنائية الجسيمة يجب أن تتكون من اثني عشر فردًا[١٨] كحد أقصى، إلا أن أعضاء المؤتمر الدستوري وإن اتفقوا على أن هيئة محلفي المحاكمة في القضايا الجنائية الجسيمة يجب ألا يزيد عدد أعضائها عن اثني عشر عضوًا، وهو ما اتفقت معه لاحقًا المحكمة الأمريكية العليا في قضية تومسون، فإنهم لم يتفقوا على حد أدنى لعدد أعضاء هيئة محلفي المحاكمة؛ حيث تركوا هذا الأمر للسلطات التشريعية لكل ولاية على حدة، وهو ما أثار الكثير من الجدل القانوني والدستوري حول الحد الأدنى لعدد أعضاء هيئة محلفي المحاكمة[١٩].

وفي عام ١٩٧٠ حسمت المحكمة الأمريكية العليا هذا الجدل، وذلك عند مراجعتها لقضية وليامز ضد فلوريدا[٢٠]؛ حيث حكمت المحكمة الأمريكية العليا بأن التعديل السادس لا يتطلب حدًّا أدنى لعدد أعضاء هيئة محلفي المحاكمة، ولا أن يتجاوز عدد أعضاء هيئة محلفي المحاكمة اثني عشر فردًا، والهدف من المحاكمة من قِبل هيئة محلفين هو ضمان حصول المتهم على محاكمة عادلة من قِبل أفراد المجتمع الذي يعيش فيه، والذين تكون لهم سلطة إصدار القرار بشأن إدانة المتهم أو براءته، وهذا الأمر يمكن أن يتحقق سواءٌ أكان عدد أفراد هيئة محلفي المحاكمة اثني عشر شخصًا أو حتى ستة أشخاص؛ لذلك فإن محاكمة المتهم من قِبل هيئة محلفين تتكون من ستة أشخاص لا يخالف التعديل السادس من الدستور الأمريكي[٢١].

(١٨) Rottman, D. B. (2000). State court organization, 1998. US Department of Justice, Office of Justice Programs, Bureau of Justice Statistics. Even the few states that allow juries of less than twelve members in felony cases (includeing Arizona, Connecticut, Florida, Indiana, and Utah) still require a jury of twelve for capital offenses. Id. P. 281, Fed. R. Crim. R 23(b).

(١٩) Gelfand, A. E., & Solomon, H. (1977). Considerations in building jury behavior models and in comparing jury schemes: an argument in favor of 12-member juries. Jurimetrics Journal, 17(4), 292-313, Saks, M. J. (1977). Jury verdicts: The role of group size and social decision rule (P. 461). Lexington, MA: Lexington Books.

(٢٠) تتلخص وقائع هذه القضية في اتهام شخص يُدعى جوني وليامز بارتكابه جريمة سطو مسلح، وخضع لمحاكمة من قِبل هيئة محلفين تتكون من ستة أشخاص؛ حيث إن قانون ولاية فلوريدا ينص على ألا تقل عن ستة أشخاص ولا تزيد عن اثني عشر شخصًا، وأُدين وليامز وحُكم عليه بالسجن المؤبد، وطعن محامي وليامز على اعتبار أن عدد أفراد هيئة محلفي المحاكمة يقل عن اثني عشر شخصًا، وهذا الأمر يخالف التعديل السادس من الدستور الأمريكي.

(٢١) Williams v. Florida, 399 U.S. 78 (1970)
https://www.oyez.org/cases/1969/927

وعليه أصبح العدد الأدنى لأعضاء هيئة المحلفين ستة أعضاء، بحيث يكون باطلًا وغير دستوري ومخالفًا للتعديل السادس إذا قل عدد أعضاء المحلفين عن هذا العدد، وهذا ما أكدته المحكمة الأمريكية العليا في قضية بالو ضد جورجيا(٢٢)؛ حيث حكمت المحكمة الأمريكية العليا بأن محاكمة بالو غير دستورية؛ وذلك لمخالفتها التعديل السادس لكون هيئة محلفي المحاكمة يجب ألا تقل عن ستة أشخاص وفقًا لحكمها في قضية وليامز(٢٣).

وعليه أصبح عدد أعضاء هيئة محلفي المحاكمة في الولايات المتحدة الأمريكية لا يقل عن ستة أعضاء ولا يزيد عن اثني عشر عضوًا، ويصبح باطلًا ومخالفًا للدستور إذا قَل أو زاد عن هذا العدد(٢٤).

الفرع الخامس

تنوع أفراد هيئة محلفي المحاكمة

على الرغم من أن التعديل السادس من الدستور الأمريكي ينص على حق المتهم في أن يُحاكم من قِبل هيئة محلفين محايدة تضم جميع فئات المجتمع وشرائحه، فإن مسألة اختيار أعضاء هيئة محلفي المحاكمة لم تكن تشمل كل طوائف المجتمع الأمريكي وشرائحه عند بدء نشأتها وحتى وقت قريب؛ حيث كان يُحرَم من المشاركة في عضوية هيئة محلفي المحاكمة المواطنون الأمريكان من أصول أفريقية والنساء، وذلك على النحو التالي:

أولًا– حرمان المواطنين الأمريكان من أصول أفريقية من الاشتراك في هيئات محلفي المحاكمة:

في بداية إنشاء هيئات المحلفين في الولايات الأمريكية لم يكن يُسمح للمواطنين الأمريكان من أصول أفريقية بالاشتراك فيها، سواءٌ على مستوى الولايات أو على

(٢٢) في هذه القضية اتُّهم شخص يُدعى كلاود بالو بارتكابه جريمة تصوير فيلم إباحي، وهي كانت تعد جناية غير جسيمة في ذلك الوقت، وحوكم من قِبل هيئة محلفين تتألف من خمسة أعضاء فقط؛ حيث ينص قانون ولاية جورجيا على أنه إذا كانت الجريمة المرتكبة غير جسيمة، يجوز أن يُحاكم المتهم من قِبل هيئة محلفين تتضمن خمسة أعضاء.
Ballew v. Georgia, 435 U.S. 223 (1978).

(٢٣) https://www.oyez.org/cases/1977/76-761.

(٢٤) Rottman, D. B. (2000). State court organization, 1998. US Department of Justice, Office of Justice Programs, Bureau of Justice Statistics. Fed. R. Crim. R 23(b).

المستوى الفدرالي؛ وذلك بسبب عدم قدرتهم على التصويت؛ حيث كان الحق في التصويت في الانتخابات التشريعية للولاية شرطًا أساسيًّا للاشتراك في هيئة محلفي المحاكمة؛ الأمر الذي لم يكن في مقدور الأمريكان من أصل أفريقي الحصول عليه بسبب قانون العبودية في الولايات الأمريكية عند نشأة قوانين الولايات وحتى الحرب الأهلية الأمريكية(٢٥).

واستمر هذا الحرمان حتى جاء عام ١٨٣٠ عندما سمحت ست ولايات للمواطن الأمريكي من أصل أفريقي بالتصويت في مجالسها التشريعية(٢٦)، وكأثر لهذا الأمر كانت ولاية ماساتشوستس أول ولاية تمنح الأمريكان من أصل أفريقي حق الاشتراك في هيئة محلفي المحاكمة عام ١٨٦٠؛ حيث اشترك اثنان منهم في هيئة محلفي المحاكمة في مقاطعة سورستر(٢٧)، وقد أثار هذا الأمر الكثير من ردود الفعل الغاضبة من بعض العنصريين البيض(٢٨).

وفي عام ١٨٦٦ أصدر الكونجرس قانونًا ينص على إمكانية قبول شهادة المواطنين الأمريكان من أصول أفريقية في المحاكم الفدرالية ومحاكم الولايات، وهي التي لم تكن مقبولة في السابق بسبب قانون العبودية(٢٩).

كما ساهمت أربعة أحداث تاريخية بعد انتهاء الحرب الأهلية في دمج المواطنين من أصول أفريقية في المجتمع الأمريكي، ومن ثَمَّ حصولهم على الحق في أن يكونوا أعضاءً في هيئات محلفي المحاكمة، وهذه الأحداث هي:

(٢٥) Franklin, J. H. (1948). From Slavery to Freedom: A History of American Negroes. John Hope Franklin. AA Knopf, Shugg, R. W. (1936). Negro Voting in the Ante-Bellum South. The Journal of Negro History, 21(4), 357-364.

(٢٦) The states were Maine, Massachusetts, New Hampshire, New York, Rhode Island, and Ver mont. Oregon v Mitchell, 400 US 112, 156 (1970).

(٢٧) Litwack, L. F. (2009). North of Slavery: The Negro in the Free States. University of Chicago Press, 1790-1860 P. 94, Litwack concluded that no Northern state had impaneled an African-American juror before these two jurors served in 1860.

(٢٨) Charles Fairman, 7 History of the Supreme Court of the United States: Reconstruction and Reunion, 1864-88 pt 2, 442 (Macmillan, 1987), quoting a statement reported in The Richmond Dispatch (Dec 12, 1878).

(٢٩) Civil Rights Act of 1866 § 1, 14 Stat 27, ch 31. Cong Globe, 38th Cong, 1st Sess 40 (Feb 26, 1864) (statement of Senator Harlan); Cong Globe, 39th Cong, 1st Sess 941 (Mar 8, 1866) (Statement of Representative Wilson). See Forman, History and the Right to Jury Trial P. 46-48.

١- في عام ١٨٦٨ أُعلن عن التعديل الرابع عشر من الدستور الأمريكي، الذي ينص على أنه «... لا يمكن لأي ولاية أن تسن قانونًا ينتقص من امتيازات أو حصانات مواطني الولايات المتحدة، بالإضافة إلى حرمان أي مواطن من الحصول على الحقوق القانونية المساوية»(٣٠).

٢- في عام ١٨٧٠ أُعلن عن التعديل الخامس عشر من الدستور الأمريكي، الذي ينص على أن حق التصويت لا يجوز أن يتم انتهاكه من قِبل سلطات الولايات بسبب العرق أو اللون أو حالة العبودية السابقة(٣١).

٣- وفي عام ١٨٧٥ صدر قانون الحقوق المدنية الاتحادي، الذي ينص على أنه «لا يجوز استبعاد أي مواطن من أن يكون عضوًا في هيئة محلفين كبرى أو هيئة محلفي محاكمة في أي محكمة من محاكم الولايات الأمريكية بسبب العرق»(٣٢).

٤- وفي عام ١٨٧٩ صدر قانون اختيار هيئات محلفي المحاكمة الفدرالي، الذي ألغى إجراءات الكونجرس السابقة لهيئة محلفي المحاكمة التي كانت تستبعد الأمريكان من أصل أفريقي من أعضاء هيئة المحلفين الفدرالية(٣٣).

وبالإضافة إلى هذه القوانين التي ساهمت بشكل كبير في حصول المواطنين الأمريكان من أصول أفريقية على حقهم في أن يكونوا أعضاءً في هيئة محلفين في محاكم الولايات والمحاكم الفدرالية، أصدرت المحكمة الأمريكية العليا في عام ١٨٨٠ حكمها بعدم دستورية قانون ولاية فرجينيا الغربية الذي يمنع المواطن من أصل أفريقي

(٣٠) The US Constitution states in the Fourteenth Amendment that « ... No State shall make or en force any law which shall abridge the privileges or immunities of citizens of the United States; nor shall any State deprive any person of life, liberty, or property, without due process of law; nor deny to any person within its jurisdiction the equal protection of the laws».

(٣١) The US Constitution states in the Fifteenth Amendment that " ... the right of citizens of the United States to vote shall not be denied or abridged by the United States or by any State on account of race, color, or previous condition of servitude...".

(٣٢) The Civil Rights Act of (1875),18 Stat 335, 336, ch 114, §4 (1875)

(٣٣) Federal Jury Selection Act of (1879), 21 Stat 43, ch 52, § 2 (1879).

من أن يكون ضمن أعضاء هيئة محلفي محكمة الولاية[٣٤]، وذلك عند نظرها لقضية ستراودر ضد فرجينيا الغربية[٣٥].

ومع مطلع القرن التاسع عشر استطاع الأمريكان من أصول أفريقية أن يكونوا أعضاءً من ضمن هيئة محلفي المحاكمة.

ثانيًا- حرمان النساء من الاشتراك في هيئات محلفي المحاكمة:

كما هي الحال بالنسبة إلى المواطنين الأمريكان من أصول أفريقية، حُرمت النساء في الولايات المتحدة الأمريكية من حقهن في الاشتراك في هيئات محلفي المحاكمة في محاكم الولاية والمحاكم الفدرالية عند بداية إنشاء نظام المحلفين؛ حيث تم استبعاد النساء من تشكيل هيئات محلفي المحاكمة في الولايات الفدرالية طوال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر[٣٦].

هذا وقد تعددت أسباب منع النساء من الاشتراك في هيئات محلفي المحاكمة وتغيرت مع مرور الزمان؛ حيث كان يُمنع النساء من الاشتراك بسبب طبيعة المرأة الرقيقة وعدم قدرتها على تحمُّل تفاصيل القضايا الجنائية التي يمكن أن تُطرح داخل المحكمة، وبالإضافة إلى حاجة المنزل إلى وجود المرأة فيه؛ وذلك لتربية أطفالها ورعاية أسرتها، ومن ثَمَّ بعد أن حصلت النساء على الحرية والاستقلالية تم منعهن من الاشتراك بهيئات محلفي المحاكمة بسبب عدم حصولهن على حقوقهن في التصويت بالمجالس التشريعية للولايات؛ حيث كان الاشتراك في هيئات محلفي المحاكمة يَثبت فقط لمن له حق التصويت[٣٧].

---

(٣٤) The law of the State to which reference was made in the petition for removal and in the several motions was enacted on the 12th of March, 1873 (Acts of 1872--73, p. 102), and it is as follows: ‹All white male persons who are twenty-one years of age and who are citizens of this State shall be liable to serve as jurors, except as herein provided. ‹The persons excepted are State officials.

(٣٥) في هذه القضية اتُّهم مواطن أمريكي من أصل أفريقي يُدعى تايلور ستراودر وحُوكم وأُدين من قِبل هيئة محلفين تتكون من مواطنين من أصول بيضاء؛ حيث كان قانون فرجينيا الغربية ينص على منع المواطنين من أصول أفريقية من أن يكونوا أعضاء هيئة محلفين، وقد طعن محامي ستراودر على هذا القانون.
Strauder v. West Virginia, 100 U.S. 303 (1880)

(٣٦) Hebard, G. R. (1913). The First Woman Jury. Journal of American History Press. 1293, 1301-04, 1325-26.

(٣٧) Ritter, G. (2002). Jury Service and Women›s Citizenship before and after the Nineteenth Amendment. Law and History Review, 20(3), P. 479.

ولعل أكثر أمر أدى إلى استبعاد النساء من هيئات محلفي المحاكمة قانون اختيار أعضاء هيئات محلفي المحاكمة في الولايات نفسه؛ حيث كان ينص على أن يتم اختيار الأعضاء من مواطني الولاية الرجال(٣٨).

واستمرت الجمعيات النسائية الأمريكية في كفاحها للحصول على حقوق مساوية للرجل في التصويت وفي الاشتراك في هيئات محلفي المحاكمة طوال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر حتى عام ١٩٢٠؛ حيث تم منح النساء في الولايات المتحدة الأمريكية حق التصويت في المجالس التشريعية للولايات، وذلك عند وضع التعديل التاسع عشر من الدستور الأمريكي، الذي ينص على أنه «لا يجوز للسلطة الفدرالية ولا لأي ولاية حرمان مواطني الولايات المتحدة من حق الانتخاب، أو الانتقاص من هذا الحق بسبب الجنس»(٣٩).

إلا أنه على الرغم من حصول النساء على حقوقهن في التصويت والأثر المترتب على هذا الأمر، وهو توافر الشرط الأساسي في أن يكنَّ أعضاءً في هيئات محلفي المحاكمة، فإنه لم يكن يتم اشتراكهن في هيئات محلفي المحاكمة؛ حيث كان يتم استبعادهن من الاشتراك في هيئات محلفي المحاكمة دون مبرر من خلال عدم دعوتهن عند اختيار أعضاء هيئة محلفي المحاكمة من قِبل إدارة محكمة المقاطعة؛ وذلك لعدم وجود نص صريح بإلزام إدارة محاكم المقاطعات بضرورة استدعاء النساء ضمن من يتم استدعاؤهم ليكونوا أعضاءً محلفين، وبعد تبوُّؤ العديد من النساء المراكز في الحكومة الفدرالية وحكومات الولايات زاد الضغط على المحاكم لاختيار النساء من ضمن أعضاء هيئات محلفي المحاكمة، وبالفعل في عام ١٩٣٧ نجحت النساء مرةً أخرى في الحصول على حقهن في الاشتراك في هيئات محلفي المحاكمة؛ حيث صدر قانون من الكونجرس يُلزم الولايات بإشراك النساء في هيئات محلفي المحاكمة، ومع نهاية ثلاثينيات القرن الماضي عدلت جميع الولايات قوانينها لتضيف فقرة بضرورة اختيار النساء بحسب

(٣٨) An Act to Amend Section 1 of An Act Concerning Jurors, 1939 Ill Laws 691, codified at Ill Rev Stat ch 78, § 1 (1941), Gladys Harrison, Re-Fighting an Old Battle, NY Herald Trib Mag 10 (Feb 9, 1930), Barbara Allen Babcock, A Place in the Palladium: Women's Rights and Jury Service, 61 U Cin L Rev 1139, 1166-68 (1993).

(٣٩) The US Constitution states in the Nineteenth Amendment that «The right of citizens of the United States to vote shall not be denied or abridged by the United States or by any State on account of sex».

نسبتهن في المقاطعة من ضمن الأعضاء الذين يتم اختيارهم من ضمن الأعضاء الذين يتم استدعاؤهم من قِبل إدارة محكمة المقاطعة أو المحكمة الفدرالية(٤٠).

والجدير بالذكر في شأن مسألة اشتراك النساء في هيئات محلفي المحاكمة في الولايات المتحدة الأمريكية أن اشتراك المرأة في هيئات محلفي المحاكمة لا يتشابه مع اشتراك الرجل؛ حيث إن المرأة في الولايات المتحدة بعكس الرجل غير مُلزمة بالاشتراك في هيئة محلفي المحاكمة كما هي الحال في إدارة الخدمة العسكرية؛ وذلك لاختلاف طبيعة المرأة عن الرجل في هذا الشأن؛ ففي القانون الأمريكي يمكن للنساء إبداء رغبتهن بعدم الاشتراك في هيئة محلفي المحاكمة دون إبداء أسباب، بعكس الحال مع الرجل الذي يجب أن يكون لديه سبب قانوني أو سبب مقنع في اعتذاره، وإلا يكون قد ارتكب جريمة، وهي الامتناع عن الاشتراك في هيئة محلفي المحاكمة من دون مبرر مقبول(٤١).

المطلب الثاني

نطاق تطبيق الحق في محاكمة من قِبل هيئة محلفين محايدة

يحدد التعديل السادس نطاق الحق في المحاكمة من قِبل هيئة محلفين؛ حيث ينص على أنه «في جميع المحاكمات الجنائية، للمتهم الحق في أن يُحاكَم محاكمة سريعة وعلنية بواسطة هيئة محلفين غير متحيزة تابعة للولاية أو المقاطعة التي تكون الجريمة قد ارتُكبت فيها.» وعلى الرغم من وضوح ألفاظ التعديل السادس بتطبيق الحق في المحاكمة من قِبل هيئة محلفين، فإن المحكمة الأمريكية العليا منذ بداية تطبيق هذا الحق استثنت الجرائم البسيطة من هذا الحق؛ حيث قَصَرت تطبيق الحق في المحاكمة من قِبل هيئة محلفين على الجرائم الجسيمة فقط.

من خلال هذا المطلب سوف نُبين القاعدة العامة في تطبيق نطاق الحق في المحاكمة من قِبل هيئة محلفين، ومن ثَمَّ نوضح بعض الإشكالات التي تترتب على تطبيق هذا الحق

(٤٠) An Act in Relation to the Qualifications and Exemption of Women as Jurors, 1937 Laws 1171, 1172, ch 513, § 3.
McCammon, H. J., Chaudhuri, S., Hewitt, L., Muse, C. S., Newman, H. D., Smith, C. L., & Terrell, T. M. (2008). Becoming full citizens: The US women's jury rights campaigns, the pace of reform, and strategic adaptation. American Journal of Sociology, 113(4), 1104-1147.

(٤١) Hoyt v Florida 368 US 57 (1961), Taylor v Louisiana, 419 US 522, 525 (1975).

في حالة عدم وجود حد أعلى للعقوبة، ومن ثَمَّ نُبين أسباب استثناء محكمة الأحداث من نطاق هيئة محلفي المحاكمة، وأخيرًا نناقش امتداد نطاق هيئة محلفي المحاكمة لإصدار العقوبة في بعض الجرائم، وذلك على النحو التالي:

الفرع الأول
نطاق تطبيق هيئة محلفي المحاكمة
في حـالة وجـود حـد للعقوبة

على الرغم من أن التعديل السادس نص صراحةً على حق المتهم في أن يُحاكم من قِبل هيئة محلفين في جميع المحاكمات الجنائية، فإنه جرى العمل في النظام القضائي الجزائي الأمريكي على تطبيق نظام هيئة محلفي المحاكمة في حالة المحاكمة عن الجرائم الجسيمة دون الجرائم البسيطة؛ حيث إن نظام المحلفين منذ نشأته خلال فترة الاستعمار البريطاني وأثناء الاستقلال حتى وقتنا الحالي يتم تطبيقه في حالة الجرائم الجسيمة ولا يُطبَّق على الجرائم البسيطة، وفي هذا الأمر بالطبع مخالفة لألفاظ التعديل السادس(٤٢).

لذلك أثار نطاق تطبيق هيئة محلفي المحاكمة الكثير من الجدل القانوني منذ بداية تبنِّي هذا النظام؛ حيث اتفق الفقهاء والقضاة في الولايات الأمريكية على أن نظام المحلفين لا يمكن تطبيقه على جميع الجرائم بصرف النظر عن جسامتها؛ لأن في هذا الأمر إرهاقاً للجهاز القضائي وإهداراً لوقت المواطنين لبحث جرائم بسيطة؛ لذلك يرون عدم تطبيق هذا النظام إلا على الجرائم الجسيمة، ولكنهم لم يتفقوا على درجة جسامة الجريمة ومتى توصف العقوبة بالجسيمة؛ حيث تركوا هذا الأمر للقضاء(٤٣).

(٤٢) Kalven Jr, H., & Zeisel, H. (1965). The American jury and the death penalty. U. Chi. L. Rev., 33, 769), Alschuler, A. W. (1989). The Supreme Court and the jury: Voir dire, peremptory challenges, and the review of jury verdicts. The University of Chicago Law Review, 56(1), 153-233.

(٤٣) Phoebe C. Ellsworth. Are Twelve Heads Better than One?. 52 Law & Contemp. Probs. 205 (1989), Nancy Jean King, The American Criminal Jury, 62 Law & Contemp Probs. 41 (1999).

إلا أن المحكمة الأمريكية العليا حسمت هذا الجدل القانوني على مستوى القانون الفدرالي في وقت مبكر في عام ١٩٣٧، عند نظرها لقضية مقاطعة كولومبيا ضد كلاونس(٤٤)؛ حيث حكمت المحكمة بأن تحديد جسامة الجريمة يتطلب الرجوع إلى أحكام المحاكم الفدرالية في هذا الشأن، وقد تَبيَّن للمحكمة الأمريكية العليا وبعد المراجعة التاريخية لأحكام المحاكم أن أغلب مرتكبي الجرائم يحرصون على طلب هيئة محلفين في حالة ارتكابهم للجرائم التي تزيد عقوبتها عن ستة أشهر؛ لذلك فإن الجريمة تكون جسيمة إذا زات عقوبتها عن ستة أشهر، وقد تبنَّى العديد من المحاكم هذا المعيار(٤٥)؛ وعليه فإن المحكمة حكمت بعدم جواز طلب كلاونس المحاكمة من قِبل هيئة محلفين لأن عقوبة الجريمة وفقًا للقانون الفدرالي كانت الحبس لمدة لا تزيد على ثلاثة أشهر(٤٦).

وفي أكتوبر ١٩٦٦ حسمت المحكمة الأمريكية العليا الجدل المتعلق بمتى تُعتبر الجريمة جسيمة على مستوى محاكم الولايات عندما راجعت قضية دنكان ضد

(٤٤) تتلخص وقائعها في اتهام امرأة تُدعى إيثل كلاونس بارتكابها جريمة مزاولة عمل تجاري من داخل مسكن خاص من دون ترخيص، ومنذ بداية المحاكمة تمسكت المتهمة بحقها في أن تتم محاكمتها من قِبل هيئة محلفين، إلا أن المحكمة لم توافق على طلبها وحكمت عليها إما بدفع غرامة مقدارها ٣٠٠ دولار أو بالحبس لمدة ٦٠ يومًا، وقد طعن محامي المتهمة على الحكم أمام المحكمة الأمريكية العليا لعدة أسباب قانونية وإجرائية، من بينها عدم محاكمة المتهمة من قِبل هيئة محلفين، وقد وافقت المحكمة على طعون محامي المتهمة باستثناء الطعن المتعلق بعدم محاكمتها من قِبل هيئة محلفين، وحكمت بإعادة محاكمة المتهمة من قِبل محكمة الولاية، ولكن دون هيئة محلفين؛ حيث حكمت بأن الجرائم الجسيمة هي الجرائم التي تزيد عقوبتها على ٦ أشهر.
District of Columbia v. Clawans, 300 U.S. 617 (1937), The Code of District of Columbia Tit. § 165 (1929)

(٤٥) https://ir.lawnet.fordham.edu/cgi/viewcontent.cgi?referer=https://www.google.com/&httpsredir=1&article=2429&context=flr&sei-redir=1

(٤٦) https://www.law.cornell.edu/supremecourt/text/300/617#fn4

لويزيانا[٤٧]؛ حيث حكمت المحكمة الأمريكية العليا بأغلبية سبعة قضاة مقابل اثنين بأن الحق في المحاكمة من قِبل هيئة محلفين الذي نص عليه التعديل السادس يترتب للمتهم في جميع الجرائم الجسيمة، سواءٌ في القانون الفدرالي أو على مستوى قانون الولاية، والجريمة الجسيمة وفقًا لرأي المحكمة هي الجريمة التي يُعاقِب عليها القانون بالحبس لمدة تزيد على ستة أشهر وبالغرامة التي لا تقل عن ٥٠٠ دولار، أو بإحدى هاتين العقوبتين، وبصرف النظر عما يطلقه القانون على الجريمة، كما هي الحال في قانون ولاية لويزيانا الذي سَمى الاعتداء بالبسيط، وكذلك بصرف النظر عن أي

(٤٧) وهي القضية التي اتُّهم فيها شخص يُدعى غاري دنكان أمريكي من أصل أفريقي يبلغ من العمر ١٩ عامًا بارتكابه جريمة اعتداء بالضرب البسيط أثناء قيادته سيارته على الطريق السريع في ولاية لويزيانا؛ حيث تشاجر مع شخصٍ على جانب الطريق، وقام بالاعتداء عليه بالضرب، وقد قبضت عليه شرطة الولاية واتُّهم بارتكابه جريمة اعتداء بالضرب البسيط غير المبرح، والذي تعاقب عليه ولاية لويزيانا بالحبس مدة لا تزيد على سنتين؛ أي جنحة، وقد حوكم المتهم دون هيئة محلفين؛ حيث كان قانون لويزيانا ينص على أن «الحق في المحاكمة من قِبل هيئة محلفين يكون فقط في حالة الجرائم المعاقَب عليها بعقوبة الإعدام، وفي حالة جرائم الجنايات.» وحُكم عليه بالحبس لمدة ٦٠ يومًا ودفع غرامة ١٥٠ دولارًا، وقد اعترض محامي دنكان منذ بداية المحاكمة على أن المحكمة تجاهلت حق المتهم في المطالبة بالمحاكمة من قِبل هيئة محلفين؛ ومن ثَمَّ طعن محامي المتهم على الحكم أمام المحكمة الأمريكية العليا؛ حيث كان السؤال المطروح: هل يحق للمتهم التمسك بحقه في المحاكمة من قِبل هيئة محلفين في حالة ارتكابه جريمة جنحة وفقًا لقانون الولاية؟ وعلى الرغم من تمسك المتهم بحقه في المحاكمة من قِبل هيئة محلفين، فإن محكمة الولاية رفضت طلبه على أساس أن الاعتداء بالضرب غير المبرح يُطبق وفقًا لقانون الولاية تحت تصنيف الجرائم البسيطة حتى وإن وضع لها المُشرع العقوبة القصوى الحبس لمدة سنتين إذا توافرت ظروف مشددة في الجريمة، وهذه الظروف لم تتوافر في حالة المتهم؛ لذلك حكمت عليه المحكمة بالحبس لمدة ٦٠ يومًا إلى جانب دفع غرامة ١٥٠ دولارًا.

وقد حكمت المحكمة الأمريكية العليا بأن الحق في المحاكمة من قِبل هيئة محلفين الذي نص عليه التعديل السادس يترتب للمتهم في جميع الجرائم الجسيمة سواءٌ في القانون الفدرالي أو في قانون الولاية، والجريمة الجسيمة وفقًا لرأي المحكمة هي الجريمة التي يُعاقِب عليها القانون بالحبس لمدة تزيد على ٦ أشهر وبالغرامة التي لا تقل عن ٥٠٠ دولار، بصرف النظر عما يطلقه القانون على الجريمة، كما هي الحال في قانون ولاية لويزيانا الذي سَمى الاعتداء بالبسيط، وكذلك بصرف النظر عن أي ظروف مشددة أو مخففة للعقوبة.

Duncan v. Louisiana, 391 U.S. 145 (1968), Pizzi, W. (2016). Comparative Reflections on Duncan v. Louisiana and Baldwin v. New York. Loy. LA Int›l & Comp. L. Rev., 38, 91, LSA-R.S. 14:35 https://law.justia.com/codes/louisiana/2017/code-revisedstatutes/title-14/rs-14-35/ https://www.oyez.org/cases/1967/410

ظروف مشددة أو مخففة للعقوبة(٤٨).

وقد كان حكم المحكمة في قضية دنكان متوافقًا مع حكمها في قضية كلاونس من حيث المدة؛ وبذلك وحَّدت المحكمة الأمريكية العليا المعيار الفاصل بين الجرائم الجسيمة والجرائم البسيطة، بين القانون الفدرالي وقوانين الولايات، بحيث تكون الجريمة جسيمة إذا كان القانون ينص على «عقوبة الحبس التي تتجاوز ستة أشهر والغرامة التي تتجاوز ٥٠٠ دولار أو إحدى هاتين العقوبتين» ومن ثَمَّ يقوم حق المتهم في المطالبة بأن تتم محاكمته من قِبل هيئة محلفين(٤٩).

هذا وقد سُمي هذا المعيار «معيار دنكان»، ونحن نرى أن هذا المعيار أكثر وضوحًا ويمتاز بالثبات؛ حيث إن معيار الحق في محاكمة من قبل هيئة محلفين الذي وُضع في قضية كلاونس، والذي يقوم على المراجعة التاريخية لأحكام المحاكم الفدرالية ومطالبة مرتكبي الجرائم وحرصهم على أن تتم محاكمتهم من قِبل هيئة محلفين في حالة ارتكابهم للجرائم التي تزيد عقوبتها على ستة أشهر والتي تُعد متغيرة، وهذا التغير لا يخدم العدالة الجزائية التي يجب أن تتسم بالثبات والوضوح في تطبيق القواعد القانونية.

(٤٨) حُوكم دنكان دون هيئة محلفين؛ حيث كان قانون لويزيانا ينص على أن «الحق في المحاكمة من قِبل هيئة محلفين يكون فقط في حالة الجرائم المُعاقَب عليها بعقوبة الإعدام، وفي حالة جرائم الجنايات.» كما أن قانون ولاية لويزيانا كان ينص وقت ارتكاب دنكان الجريمة على أن «الجرائم البسيطة هي جرائم الجنح التي يعاقب عليها القانون بالحبس مدة لا تتجاوز سنتين.»

La.Const., Art. VII, s 41: 'All cases in which the punishment may not be at hard labor shall *** be tried by the judge without a jury. Cases, in which the punishment may be at hard labor, shall be tried by a jury of five, all of whom must concur to render a verdict; cases, in which the punishment is necessarily at hard labor, by a jury of twelve, nine of whom must concur to render a verdict; cases in which the punishment may be capital, by a jury of twelve, all of whom must concur to render a verdict.' La.Rev.Stat. s 14:35 (1950):'Simple battery is a battery, without the consent of the victim, committed without a dangerous weapon.'Whoever commits a simple battery shall be fined not more than three hundred dollars, or imprisoned for not more than two years, or both.

https://www.oyez.org/cases/1967/410

(٤٩) Cleans, 300 U.S. 617, Fig. , Codispoti v. Pennsylvania, 418 U.S. 506, 512 n.4 (1974), Baldwin v. New York, 399 U.S 66, 69 (1970), Blanton v. City of North Las Vegas, 489 U.S. 538, 543 (1989).

https://www.law.cornell.edu/supremecourt/text/300/617

هذا ولم يمضِ وقت طويل حتى عادت المحكمة الأمريكية العليا وأكدت معيار دنكان، وذلك عند نظرها في عام ١٩٦٩ لقضية فرانك ضد الولايات المتحدة الأمريكية(٥٠)؛ حيث حكمت بأن الحق في المحاكمة من قِبل هيئة محلفين الذي نص عليه التعديل السادس يترتب للمتهم في جميع الجرائم الجسيمة سواءٌ في القانون الفدرالي أو على مستوى قانون الولاية، والجريمة الجسيمة وفقًا لرأى المحكمة هي الجريمة التي يُعاقِب عليها القانون بالحبس لمدة تزيد على ستة أشهر وبالغرامة التي لا تقل عن ٥٠٠ دولار أو بإحدى هاتين العقوبتين، وبصرف النظر عما يطلقه القانون على الجريمة من أوصاف، وحيث إن القانون الذي قام المتهم «فرانك» بمخالفته يُقرر عقوبة أقل من الحبس ستة أشهر؛ فلا يحق للمتهم التمسك بحقه في المحاكمة من قِبل هيئة محلفين(٥١).

وبذلك أصبح حكم المحكمة الأمريكية العليا في قضية دنكان هو المعيار الواضح والثابت لتحديد متى تُعَد الجريمة جسيمة ومن ثَمَّ يصبح للمتهم الحق في المطالبة بالمحاكمة من قِبل هيئة محلفين؛ وبذلك لا يجوز للولايات إصدار أي قانون يخالف هذا المعيار بحيث تصدر قانونًا يَحرم المتهم من حقه في أن يُحاكَم من قبل هيئة محلفين إذا كانت عقوبة الجريمة تزيد على ستة أشهر وغرامة تزيد على ٥٠٠ دولار أو إحداهما، وإن كان يجوز للولايات أن تُصدر قانونًا ينص على حق المتهم في المحاكمة من قِبل هيئة محلفين في الجرائم التي تقل مدة الحبس فيها عن ٦ أشهر أو بالغرامة التي تقل عن ٥٠٠ دولار(٥٢).

---

(٥٠) في هذه القضية اتُّهم شخص يُدعى بن فرانك بمخالفته للقانون؛ حيث خالف أمرًا صادرًا من المحكمة بتقديم أوراق خاصة بنشاطه التجاري لمصلحة الضرائب، وتمت محاكمته من قِبل محكمة ولاية أوكلاهوما، وقد تمسك المتهم بحقه في المحاكمة من قِبل هيئة محلفين، ولكن لم تتجاوب معه المحكمة؛ حيث تمت محاكمته من قِبل قاضي الولاية، وقد حكم على المتهم بالاختيار القضائي لمدة ثلاث سنوات، وقد طعن المتهم على الحكم أمام المحكمة الأمريكية العليا لعدة أسباب، وكان أحدها أن المحكمة قد خالفت حقه في المحاكمة من قِبل هيئة محلفين كما نص عليه التعديل السادس من الدستور الأمريكي، والذي ينص على حق المتهم في المحاكمة من قِبل هيئة محلفين في جميع الجرائم، وقد أكدته المحكمة الأمريكية العليا في حكمها في قضية دنكان.

(٥١) Frank v. United States, 395 U.S. 147, 148 (1969), 18 U.S.C § 3691 https://supreme.justia.com/cases/federal/us/395/147/

(٥٢) Mitchell v. Superior Court, 783 R2d 731, 738 (Cal. 1989), State v. Weltzin 630 N.W2d 406, 410-11 (Minn. 2001), State v. Basabe, 97 R3d 418, 423 (Haw. 2004), State v Lindsey, 883 P.2d 83, 86 (Haw. 1994).

هذا ولم تتوانَ المحكمة الأمريكية العليا عن التأكيد على معيار دنكان من وقت إلى آخر(٥٣)، وقد كان آخرها عام ١٩٨٩، وذلك خلال مراجعتها لقضية بلانتون ضد جنوب لاس فيجاس(٥٤)؛ حيث حكمت المعيار الذي وضعته المحكمة الأمريكية العليا في قضية دنكان في كون الجريمة جسيمة بالنظر إلى الحد الأعلى للعقوبة التي يجب أن تتجاوز مدة الحبس فيها ستة أشهر بصرف النظر عن كمية أو تنوع العقوبات التي يحتويها النص، ويمكن أن تطبق إلى جانب عقوبة الحبس(٥٥).

الفرع الثاني

نطاق هيئة محلفي المحاكمة في حالة

عدم وجود حد للعقوبة أو في حالة تعدد العقوبات

على الرغم من تحديد المحكمة الأمريكية العليا بشكل واضح لا لبس فيه من خلال معيار دنكان متى تكون الجريمة جسيمة؛ حيث تُعَد الجريمة جسيمة إذا تجاوزت مدة الحبس فيها ٦ أشهر أو إذا تجاوزت قيمة الغرامة فيها خمسة آلاف دولار، وذلك بعد

(٥٣) Baldwin v. New York, 399 U.S 66, 69 (1970), Codispoti v. Pennsylvania, 418 U.S. 506, 512 n.4 (1974).

(٥٤) تتلخص وقائع القضية في اتهام شخص يُدعى ميلفين بلانتون بقيادة مركبة في حالة سُكْر شديد، ومع بداية محاكمته تمسك بلانتون بحقه في المحاكمة من قِبل هيئة محلفين، ولكن طلبه قُوبل بالرفض وحكمت عليه محكمة المقاطعة بخدمة المجتمع لمدة يومين وسحب رخصة القيادة لمدة ثلاثة أشهر ودفع غرامة تُقدَّر بألف دولار، بالإضافة إلى التزامه بحضور دورة تدريبية للامتناع عن شرب الكحول أثناء القيادة؛ حيث كان قانون ولاية نيفادا ينص على «عقوبة الحبس الذي لا تزيد مدته عن ستة أشهر والغرامة التي تصل إلى ألف دولار في حالة ارتكاب جريمة القيادة تحت تأثير الكحول، تزيد هذه العقوبة بشكل مضاعف في حالة العودة إلى جانب سحب رخصة القيادة لفترة تصل إلى ثلاثة أشهر والالتزام بحضور دورة للسيطرة على تناول الكحول أثناء القيادة، بالإضافة إلى خدمة المجتمع لمدة يومين باللباس الخاص بمسَّاحي المقاطعة.» وقد طعن محامي المتهم أمام المحكمة الأمريكية العليا على اعتبار أن النص القانوني الذي يُجرم القيادة تحت تأثير الكحول وإن كانت عقوبة الحبس التي ينص عليها لا تتجاوز الستة أشهر، إلا أنه احتوى على مجموعة من العقوبات التي إن تم تطبيقها جميعها على المتهم – وهو ما حدث بالفعل في قضية بلانتون – فإنها لا تُعتبر جريمة بسيطة، بل جريمة جسيمة؛ لذلك فإن رفض المحكمة لطلب المتهم أن تتم محاكمته من قِبل هيئة محلفين كان يخالف التعديل السادس من الدستور، إلا أنه المحكمة الأمريكية العليا رفضت الطعن وأكدت على تطبيق معيار دنكان لتحديد جسامة الجريمة.

(٥٥) Blanton v. City of North Las Vegas, 489 U.S. 538, 543 (1989).
https://www.oyez.org/cases/1988/87-1437.

تعديل الكونجرس لها في عام ١٩٨٢[٥٦]، فإنه قد يحدث ألا يضع المُشرع حدًّا أعلى للعقوبة، وإنما يكتفي بوضع حد أدنى للعقوبة ويترك تقدير الحد الأعلى للعقوبة للقاضي، وفي بعض الحالات يمكن أن تتعدد الجرائم التي يرتكبها المتهم وتكون عقوبة كلٍّ منها أقل من ستة أشهر، ولكن تُطبق على المتهم المدان بالتوالي بحيث تكون فترة الحبس تزيد على ستة أشهر؛ فهل تُعتبر هذه الجرائم جسيمة أم بسيطة؟

أجابت المحكمة الأمريكية عن هذا التساؤل على النحو التالي:

أولًا – في حالة عدم وجود حد أعلى للعقوبة:

تتحقق هذه الحالة إذا كان القانون يقرر حدًّا أدنى لعقوبة الجريمة دون أن يُقرر لها المُشرع حدًّا أعلى للعقوبة، مثل أن ينص القانون على أن يُعاقَب مرتكب الجريمة في حالة إدانته بالحبس لمدة لا تقل عن شهرين، بحيث يُترك تقرير الحد الأعلى للعقوبة للقاضي بحسب سجل المتهم الجنائي أو توافر عوامل التشديد.

عالجت المحكمة الأمريكية العليا هذه الحالة في عام ١٩٦٦ عند مراجعتها لقضية شيف ضد شناكنبرغ[٥٧]؛ حيث حكمت بأن الجريمة التي لا ينص القانون فيها على حد أعلى للعقوبة تكون جسيمة إذا توافر فيها شرطان: الشرط الأول أن يقدم المتهم طلبًا لقاضي المحكمة بالتمسك بالحق في محاكمته من قِبل هيئة محلفين، والشرط الثاني إذا كانت المحكمة سوف تطبق عقوبة أكثر من ستة أشهر على المتهم في حالة إدانته[٥٨].

ثانيًا – حالة تعدد الجرائم البسيطة:

تتحقق هذه الحالة إذا ارتكب المتهم عدة جرائم بسيطة وكانت عقوبة كلٍّ منها أقل من ستة أشهر وتمت محاكمته عن تلك الجرائم من خلال محاكمة واحدة وتمسك المتهم بالحق في المحاكمة من قِبل هيئة محلفين؛ فهل يجب على المحكمة أن توافق على طلبه؟

---

(٥٦) والجدير بالذكر أنه في عام ١٩٨٢ أصدر الكونجرس الأمريكي قانونًا ينص على أن عقوبة الغرامة التي تقل عن ٥٠٠٠ دولار تُعتبر عقوبة بسيطة وليست جسيمة.
18 U.S. Code § 3571. Sentence of fine, https://www.law.cornell.edu/uscode/text/18/3571

(٥٧) Cheff v. Schnackenberg, 384 U.S. 373 (1966).

(٥٨) وقد أكدت المحكمة الأمريكية العليا حكمها مرة أخرى في عام ١٩٦٨ عند مراجعتها لقضية بلوم ضد إلينوي.
Bloom v. illinois 391 us 194.211(1968)

في عام ١٩٧٤ أجابت المحكمة الأمريكية العليا عن هذا التساؤل عند نظرها لقضية كودسبوتي ضد بنسلفانيا[٥٩]؛ حيث حكمت بأنه إذا حوكم المتهم عن عدة جرائم وكانت عقوبة كلٍّ منها أقل من ٦ أشهر من خلال محاكمة واحدة، فإنه يجب على القاضي أن يقوم بحساب مدة العقوبات التي احتوتها جميع الجرائم البسيطة التي ارتكبها، والتي هو بصدد إصدار الحكم فيها، فإذا زادت مدة عقوبتها مجتمعة عن ٦ أشهر فإنه في هذه الحالة يقوم حق المتهم في المحاكمة من قِبل هيئة محلفين[٦٠].

الفرع الثالث

استثناء محكمة الأحداث من نطاق هيئة محلفي المحاكمة

تختلف الضمانات القانونية التي يتمتع بها المتهم في محكمة الراشدين عن تلك التي يتمتع بها المتهم الحدث في محكمة الأحداث؛ وذلك لاختلاف طبيعة وإجراءات وأهداف محكمة الأحداث عن محكمة الراشدين؛ حيث لا يَعتبر القانون الأمريكي محكمة الأحداث محكمة جنائية، وإنما هي أقرب إلى المحكمة المدنية التي تهدف إلى إصلاح الحدث، وليس عقابه والانتقام منه؛ لذلك لا تطبق جميع الضمانات التي نص عليها الدستور من خلال تعديلاته، ومن ضمنها حق المحاكمة من قِبل هيئة محلفين؛ حيث لا يجوز للحدث الذي يُحاكَم في محكمة الأحداث التمسك بحقه في أن تتم محاكمته من قِبل هيئة محلفين[٦١].

هذا ويرجع حرمان الحدث الذي يُحاكَم في محكمة الأحداث إلى عدة أسباب، كما ينتج عن هذا الحرمان أثر قانوني مهم، وذلك على النحو التالي:

أولًا – أسباب حرمان محكمة الأحداث من نطاق هيئة محلفين:

تختلف وتتنوع أسباب حرمان الحدث في محكمة الأحداث من حق المحاكمة أمام هيئة محلفين محايدة، وذلك على النحو التالي:

---

(٥٩) Codispoti v. Pennsylvania, 418 U.S. 506 (1974).

(٦٠) Joshua Dressler , Alan C. Michaels, (2015). Understanding Criminal Procedure Volume Two, Adjudication Fourth Edition, P.212. https://www.oyez.org/cases/1973/73-5615

(٦١) راجع بحثنا: محاكمة الأحداث كبالغين: وسيلة لمواجهة إجرام الأحداث دراسة في القانون الأمريكي مقارناً بالقانون الكويتي للدكتور يوسف حجي المطيري والأستاذ دكتور مشاري خليفة العيفان (بحث منشور في مجلة كلية الحقوق جامعة الكويت – العدد ٢– يونيو ٢٠١٨ – السنة ٤٢)

١- طبيعة محكمة الأحداث الأقرب إلى المدنية:

حرص المُشرع الأمريكي عند بداية إنشاء محكمة الأحداث على أن يُبعد الأحداث الذين يُحاكَمون في المحكمة قدر الإمكان عن الإجراءات الجنائية التي نص عليها القانون الجنائي الأمريكي؛ وذلك لكون محكمة الأحداث تقوم على فكرة بحث أسباب ومبررات الانحراف لدى الحدث لكي يتم معالجتها، وتقويم سلوك الحدث بعد ثبوت ارتكابه للجريمة، وليس تطبيق العقوبة المناسبة التي تتناسب مع درجة جسامة جريمته؛ أي إن هدف محاكمة الحدث تتركز بالدرجة الأولى على إثبات انحراف الحدث ومن ثَمَّ وضع البرنامج التأهيلي المناسب لطبيعة سلوكه وعمره؛ وذلك بهدف معالجة أسباب الانحراف الكامنة في شخصيته(٦٢).

وعليه فإن فكرة معاقبة الحدث كأثر لارتكابه الجريمة ليس لها أي وجود في محكمة الأحداث؛ لذلك لا تُطبِّق محكمة الأحداث إلا الإجراءات الجنائية الضرورية لمحاكمة الحدث، مثل الحق في تمثيله من قِبل محام، وحقه في التزامه للصمت، وحقه في ألا يكون شاهدًا ضد نفسه، أما الحق في أن يُحاكَم الحدث من قِبل هيئة محلفين، فليس له وجود في محكمة الأحداث في القانون الفدرالي؛ حيث يتولى قاضي الأحداث مهمة إثبات ارتكاب الحدث للجريمة، ومن ثَمَّ بحث أسباب ومبررات انحراف الحدث ووضع البرنامج الخاص لإعادة تأهيله بحسب شخصيته من خلال الاستعانة بخبراء علم نفس والصحة العامة؛ لذلك تُعتبر محكمة الأحداث أقرب إلى المدنية؛ حيث أكدت المحكمة الأمريكية العليا أن حرمان الحدث الذي يُحاكَم من قِبل محكمة الأحداث من الحق في المحاكمة من قِبل هيئة محلفين، الذي نص عليه الدستور الأمريكي في التعديل السادس، ليس فيه أي مخالفة دستورية؛ وذلك لاختلاف طبيعة محكمة الأحداث عن طبيعة محكمة الراشدين(٦٣).

---

(٦٢) Kent v. United States, 383 U.S. 541, 555 (1966), State v. Gleason, 404 A.2d 573, 581 (Me. 1979).

(٦٣) McKeiver v. Pennsylvania, 403 U.S. 528 (1971), Julian W. Mack, The Juvenile Court, 23 Harv. L. Rev. 104 (1909).

هذا وقد حكمت المحكمة الأمريكية العليا بعدم جواز تمسك الحدث في محكمة الأحداث بحقه في أن يُحاكَم من قِبل هيئة محلفين في العديد من القضايا، كان آخرها State v. Schaaf 743 P.2d 240 (1987).

٢- اختلاف إجراءات محكمة الأحداث:

تختلف الإجراءات المعمول بها في محكمة الأحداث عن تلك المعمول بها في محكمة الراشدين؛ وذلك لاتسام هذه الإجراءات بالسهولة واليُسر؛ حيث يمنح قانونُ الإجراءاتِ القاضيَ الذي ينظر الدعوى المتهمَ بها الحدثُ السلطةَ التقديرية المطلقة في تحديد مدى ارتكاب الحدث للجريمة ومن ثَمَّ ثبوت جنوح الحدث بهدف وضع البرنامج الإصلاحي والتأهيلي المناسب له، وذلك من خلال مراجعة القاضي لعدة معايير، مثل السجل الجنائي للحدث، والبيئة التي نشأ فيها، والتحصيل العلمي، ومعرفة درجة جنوح الحدث وانحرافه من خلال مناقشة القاضي له، وغيرها من المعايير التي يمكن للقاضي اللجوء إليها، ولكن ليس لمعاقبة الحدث أو تحميله المسؤولية الناتجة عن الجريمة، كما هي الحال في إجراءات هيئة محلفي المحاكمة، وإنما بهدف معالجة عوامل انحراف الحدث(٦٤).

لذلك فإن مراجعة معايير انحراف الحدث الكثيرة والمتعددة إذا ما تمت من قِبل فرد واحد، وهو القاضي، فسوف تؤدي النتائج المرجوة لعلاج انحراف الحدث، بعكس هيئة محلفي المحاكمة التي تتكون من اثني عشر فردًا؛ حيث يصعب، بل يستحيل عليهم، الوصول إلى رأي واحد بشأن كل معيار على حدة، ومن ثَمَّ الاتفاق على البرنامج الإصلاحي والتأهيلي للحدث(٦٥).

٣- صعوبة إيجاد هيئة محلفين موضوعية وغير متحيزة في محكمة الأحداث:

تتركز وظيفة هيئة المحلفين في المحاكم الجنائية على الاستماع إلى دفوع أطراف الدعوى، ومن ثَمَّ الوصول إلى قرار حيادي وغير متحيز بالإجماع بإدانة المتهم أو براءته، وهذا الأمر يستحيل تحقُّقه في محكمة الأحداث؛ حيث إن جميع أعضاء هيئة محلفي المحاكمة كانوا أحداثًا، وبالطبع أغلبيتهم إن لم يكن جميعهم ارتكبوا أخطاءً في

(٦٤) McCord, J., Widom, C. S., & Crowell, N. A. (2001). Juvenile Crime, Juvenile Justice. Panel on Juvenile Crime: Prevention, Treatment, and Control. National Academy Press, 2101 Constitution Avenue, NW, Washington, DC, 20418. P. 154.

(٦٥) Thomas, S. A., & Stich, C. (2019). Why (Jury-Less) Juvenile Courts Are Unconstitution al. Emory LJ, 69, 273.

مرحلة الحداثة؛ وعليه لا يمكن أن يكونوا موضوعيين مع الحدث وغير متحيزين له، ومن ثَمَّ يصعب الوصول إلى قرار بالإجماع بإدانة الحدث(٦٦).

٤- صعوبة الحصول على محاكمة سريعة:

تمر عملية اختيار هيئة محلفي المحاكمة بالعديد من الإجراءات الطويلة والمعقدة، ابتداءً باستدعاء أعضاء هيئة محلفي المحاكمة المقترحة، مرورًا باستبعاد من لا تتوافر فيه الشروط المطلوبة واختيار الأعضاء المناسبين، انتهاءً بالانتظار حتى وصولهم إلى القرار بالإجماع بإدانة أو براءة المتهم.

وهذه الإجراءات قد تصل في كثير من الأحيان إلى عدة أشهر، وهذا الأمر يخالف الفلسفة التي قامت عليها محاكم الأحداث، المتمثلة في بحث ثبوت انحراف الحدث ومن ثَمَّ وضع البرنامج الإصلاحي والتأهيلي له، وذلك خلال أقصر مدة ممكنة ضمانًا لعدم تعريض الحدث للظروف القاسية المرتبطة بالمحاكمات الجزائية؛ حيث إن الجلسات المطلوبة لهذا الأمر لا تتعدى عشر جلسات على أبعد تقدير؛ لذلك لا يصلح نظام المحلفين لمحاكم الأحداث(٦٧).

ثانيًا – آثار حرمان محكمة الأحداث من هيئة محلفي المحاكمة:

على الرغم من أن الحق في المحاكمة من قِبل هيئة محلفين محايدة وغير متحيزة من الحقوق الأساسية التي نص عليها الدستور الأمريكي في التعديل السادس، والتي لا تخلو منها محاكمة جنائية في الولايات الأمريكية، فإن هذا الحق الدستوري ليس شرطًا في محكمة الأحداث وفقًا للقانون الفدرالي والغالبية العظمى من الولايات الأمريكية(٦٨).

لذلك يترتب على عدم وجود هيئة محلفين في النظام الإجرائي القضائي في محكمة الأحداث الفدرالية عدم جواز تمسُّك الحدث المتهم في جريمة –حتى وإن كانت جسيمة–

(٦٦) Loveland, P. (2017). Acknowledging and protecting against judicial bias at fact-finding in juvenile court. Fordham Urb. LJ, 45, P. 283.

(٦٧) Larsen, K. L. (1994). With Liberty and Juvenile Justice for All: Extending the Right to a Jury Trial to the Juvenile Courts. Wm. Mitchell L. Rev., 20, P. 866.

(٦٨) McKeiver, 403 U.S. at 541, Lanes v. State, 767 S.W.2d 789, 794 (Tex. Crim. App. 1989), re Terry, 265 A.2d 350 (Pa. 1970), re Burrus, 167 S.E.2d 454 (N.C. Ct. App. 1969), re Shelton, 168 S.E.2d 695 (N.C. Ct. App. 1969).

بحقه في المحاكمة من قِبل هيئة محلفين كما نص عليه التعديل السادس من الدستور الأمريكي؛ حيث يحل القاضي الذي ينظر الدعوى محل هيئة محلفي المحاكمة في سلطة إصدار القرار بثبوت ارتكاب الحدث للجريمة، ومن ثَمَّ الحكم بانحراف الحدث وتطبيق البرنامج الإصلاحي والتأهيلي عليه ليعود فردًا صالحًا ومنتجًا في مجتمعه.

إلا أننا لا نتفق مع حرمان الحدث من المحاكمة من قِبل هيئة محلفين؛ حيث نرى أن أسباب الحرمان أسباب غير منطقية؛ إذ إن محكمة الأحداث حتى وإن كانت أقرب إلى المحكمة المدنية، فهي لا تزال محكمة جنائية يُحاكَم فيها الحدث عن جريمة ارتكبها، كما أن إجراءات محكمة الأحداث حتى وإن اختلفت عن إجراءات محكمة الراشدين، فإن الحقوق الدستورية للمتهم واحدة، مثل توكيل محامٍ، وحق عدم جواز أن يكون الحدث شاهدًا على نفسه، وغيرها من الحقوق التي نصَّ عليها التعديل الخامس والسادس والثامن والرابع عشر؛ لذلك من غير المبرر حرمان الحدث من بعض الحقوق الدستورية دون الحقوق الأخرى، بالإضافة إلى أنه يمكن بسهولة إيجاد هيئة محلفين محايدة في محكمة الأحداث، وذلك من خلال عملية اختيار دقيقة من قِبل إدارة المحكمة لقائمة هيئة محلفي المحاكمة، بالإضافة إلى وجود قاعدة الاستبعاد لمصلحة كلٍّ من القاضي وسلطة الادعاء العام ومحامي المتهم للأعضاء الذين يُعتقد بتحيزهم.

الفرع الرابع

نطاق هيئة محلفي المحاكمة في إصدار العقوبة

لا يقتصر نطاق وصلاحية أعضاء هيئة محلفي المحاكمة في القانون الأمريكي على الاشتراك في محاكمة المتهم وإصدار الحكم بإدانته أو براءته فقط، وإنما يمكن أن تمتد صلاحية وسلطات هيئة محلفي المحاكمة إلى إصدار العقوبة المناسبة للجريمة، وهذا الأمر فريد في النظام القضائي الإجرائي الأمريكي؛ حيث لا توجد دولة في العالم – باستثناء الولايات المتحدة الأمريكية – تمنح هيئة محلفي المحاكمة فيها سلطة إصدار العقوبة المناسبة على المتهم إذا توافرت شروط معينة[٦٩].

(٦٩) Turner, J. I. (2003). Jury Sentencing as Democratic Practice. Virginia Law Review, 88, Vol. 89, Issue 2, P. 311.

هذا وقد مرت هذه السلطة الاستثنائية بعدة مراحل عبر التاريخ الأمريكي ابتداءً بإعطاء هيئة محلفي المحاكمة السلطة المطلقة في تقدير العقوبة المناسبة لجميع الجرائم وانتهاءً بقَصر هذه السلطة على نوع واحد من الجرائم فقط، وهو الجرائم المعاقب عليها بالإعدام. ومن خلال هذا الفرع سوف نُبين المراحل التي مرت بها سلطات هيئة محلفي المحاكمة في إصدار العقوبة المناسبة، ومن ثَمَّ نبين سلطة هيئة محلفي المحاكمة في إصدار عقوبة الإعدام، وذلك على النحو التالي:

أولا- البُعد التاريخي لسلطة هيئة محلفي المحاكمة في إصدار العقوبة:

على الرغم من تبنِّي النظام القضائي الأمريكي لهيئة محلفي المحاكمة خلال فترة الاستعمار البريطاني للولايات الأمريكية، فإن نظام هيئة محلفي المحاكمة الأمريكية تميز عن هيئة محلفي المحاكمة البريطانية من حيث صلاحية أعضاء هيئة محلفي المحاكمة في إصدار العقوبة المناسبة على مرتكب الجريمة بعد أن تتم إدانته(٧٠).

ولعل السبب الرئيسي في هذا التفرد في صلاحيات هيئة محلفي المحاكمة في الولايات المتحدة الأمريكية يعود بشكل رئيسي إلى عدم ثقة المجتمع الأمريكي في القضاة الذين كان يتم تعيينهم من قِبل السلطات الاستعمارية باسم الملك الإنجليزي، والذين كانوا يُصدرون أحكامهم على المتهمين في المستعمرات الأمريكية بحسب هوى هذه السلطة الاستعمارية في ذلك الوقت(٧١).

إلا أن سلطة هيئة محلفي المحاكمة في إصدار العقوبة المناسبة مرت عبر تاريخها منذ الاستعمار البريطاني للولايات الأمريكية بمرحلتَين رئيسيتين، المرحلة الأولى بدأت مع بداية تبنِّي الولايات الأمريكية التي كانت تحت الاستعمار البريطاني لنظام هيئات محلفي المحاكمة، التي اتسمت بمنح السلطة المطلقة لهيئة محلفي المحاكمة في إصدار العقوبة عن جميع الجرائم، والمرحلة الثانية بدأت عندما قَيَّدت الولايات الأمريكية مع بداية القرن العشرين سلطة هيئة محلفي المحاكمة في إصدار العقوبة لتقتصر على الجرائم الجسيمة فقط(٧٢).

(٧٠) Betts, C. O. (1956). Jury sentencing. Crime & Delinquency, 2, P. 369.

(٧١) Randall R. Jackson, (1999). Missouri's Jury Sentencing Law: A Relic the Legislature Should Lay to Rest, 55 J. Mo. P. 14.

(٧٢) Alschuler, A. W., & Deiss, A. G. (1994). A brief history of the criminal jury in the United States. The University of Chicago Law Review, 61(3), 867-928.

وعليه يمكن تقسيم سلطة المحلفين في إصدار العقوبة إلى مرحلتين، وذلك على النحو التالي:

المرحلة الأولى – السلطة المطلقة لهيئة محلفي المحاكمة في إصدار العقوبة:

ظهرت السلطة المطلقة لهيئة محلفي المحاكمة في إصدار العقوبة أول مرة في عام ١٧٩٦ عندما وضعت ولاية فرجينيا قانونًا لم يكن مألوفًا في ذلك الوقت يعطي هيئة محلفي المحاكمة التي تنظر القضية السلطة المطلقة في إصدار العقوبة المناسبة على المتهم في حالة إدانته، ليقتصر دور القاضي على تنظيم إجراءات جلسات المحاكمة والمحافظة على النظام داخل قاعة المحكمة وتنبيه أطراف الدعوى للإجراءات القضائية الواجب اتباعها وإلى المخالفات التي يمكن أن تترتب من قِبلهم(٧٣).

ولعل تبنِّي المُشرع في ولاية فرجينيا لهذا القانون الغريب في ذلك الوقت يعود لعدة أسباب، أهمها التجربة المريرة لعدم حياد قضاة السلطات الاستعمارية للولاية خلال فترة الاستعمار، والتي بالكاد تخلصت منها الولايات المتحدة الأمريكية، بالإضافة إلى عدم ثقة المجتمع بالولاية لحياد القضاة الذين تم تعيينهم من قِبل سلطات الولاية؛ حيث لم يكونوا منتخبين كما هي الحال في الوقت الحاضر، كما أن المجتمع في الولاية أصبح مقتنعًا بأن إصدار العقوبة من قِبل اثني عشر شخصًا – الذين تتألف منهم هيئة محلفي المحاكمة – أفضل وأكثر عدلًا من صدور العقوبة من شخص واحد وهو القاضي، خصوصًا إذا كان هؤلاء الأشخاص هم من اشترك في إجراءات المحاكمة وإصدار الحكم بالإدانة(٧٤).

وبعد نجاح التجربة في ولاية فرجينيا بدأت باقي الولايات بتبنِّي هذا النظام واحدة تلو الأخرى، حتى أصبح هذا النظام مطبقًا في جميع الولايات المتحدة الأمريكية بحلول عام ١٩١٩، حيث ساعدت العقوبات الموضوعية نسبيًّا المطبقة من قِبل هيئة محلفي المحاكمة، بالمقارنة مع العقوبات التي كان يتم تطبيقها من القضاة في المحاكم التي لا تتبنى هذا النظام، على إعطاء هيئة محلفي المحاكمة حق إصدار العقوبات، كما

(٧٣) Act of Dec. 22, 1796, §§5-14, 1796 Va. Acts ch. 2; Preyer, K. (1983). Crime, the Criminal Law and Reform in Post-Revolutionary Virginia. Law & Hist. Rev., 1, 53.

(٧٤) EAL. (1967). Jury Sentencing in Virginia. Virginia Law Review, 968-1001. P. 971, Acts ch. 2. Jury sentencing was used for certain misdemeanors in Virginia as early as 1776.

أن هيئة محلفي المحاكمة التي يتألف جميع أفرادها من مجتمع الولاية كانت تعكس الرأي الحقيقي لذلك المجتمع بشأن العقوبة التي يجب أن تُطبَّق على المتهم الذي ارتكب الجريمة في ذلك المجتمع وانتهك حقوقه أو حقوق أحد أفراده(٧٥).

هذا ولم تقتصر سلطة هيئة محلفي المحاكمة على إصدار العقوبة المناسبة للمتهم فقط، وإنما سعت أغلب الولايات في إعطاء هيئات محلفي المحاكمة فيها سلطات تحديد مدى توافر أسباب تشديد العقوبة وتخفيفها، بالإضافة إلى تقرير درجة شدة الحبس التي يجب أن يُطبَّق على المتهم، وتحديد مبلغ الغرامة التي يجب أن يدفها المتهم، وتقرير متي يمكن أن يتم الإفراج عن المتهم بشكل مشروط(٧٦).

المرحلة الثانية – تقييد سلطات هيئات محلفي المحاكمة في إصدار العقوبة:

استمرت سلطات هيئات محلفي المحاكمة المطلقة في تقرير العقوبات في جميع أنواع الجرائم وجميع المسائل القانونية المرتبطة بها حتى نهاية القرن التاسع عشر عندما بدأت المحكمة الأمريكية العليا شيئًا فشيئًا بالتدخل لتقييد بعض سلطات هيئة محلفي المحاكمة؛ حيث حكمت في عام ١٨٩٥ في قضية موراي ضد هاينز(٧٧) بأن القاضي الذي يُدير جلسات المحاكمة يقع على عاتقه تنبيه هيئة محلفي المحاكمة إلى المسائل القانونية المرتبطة بالجريمة، ولا يجوز لهيئة محلفي المحاكمة أن تستنتج هذه المسائل من تلقاء نفسها، كما حكمت المحكمة الأمريكية العليا بذات النتيجة في العديد من القضايا التي نظرتها(٧٨).

ومع بداية القرن العشرين بدأت الولايات بإعادة النظر في السلطات الممنوحة لهيئات محلفي المحاكمات، خصوصًا مع التفاوت الكبير في العقوبات عن ذات الجرائم،

(٧٥) Woodson v. North Carolina, 428 U.S. 280, 293 (1976); Macket, P. E. (1974). The inutility of mandatory capital punishment: an historical note. BUL Rev., 54, P. 32-34.

(٧٦) Howe, M. D. (1938). Juries as judges of criminal law. Harv. L. Rev., 52, P. 591-596, Const. of 1851, art. I, §19; Md. Const. art. 23.

(٧٧) Murray v. Heinz 42 p. 1057,1061 Mont)1895).

(٧٨) State v. Jones, 5 Ala. 666, 668 - 69 (1843); McDaniel v. State, 30 Ga. 853 (1860) ; Fisher v. People, 23 Ill. 218, 230-31 (1860); Doss v. Commonwealth, 42 Va. (1 Gratt.) 557, 559 (1844); Brown v. State, 40 Ga. 689 (1870); Murray v. Heinze, 42 P. 1057, 1061 (Mont. 1895); Ford v. State, 47 S.W. 703, 704 (Tenn. 1898); Harris v. State, 75 Tenn. 538, 543-44 (1881); Pridgen v. State, 31 Tex. 421 (1868); Brown v. Commonwealth, 10 S.E. 745 (Va. 1890).

والذي بدأ بدفع المجتمعات الأمريكية إلى إعادة النظر في طريقة عمل هذه الهيئات وسلطاتها؛ حيث حكمت المحكمة الأمريكية العليا في عام ١٩٣٠ بجواز تنازل المتهمين عن حقوقهم في المحاكمة من قِبل هيئة محلفين؛ بحيث تتم محاكمتهم من قِبل قاضٍ، وذلك في حالة شعورهم بعدم إمكانية حياد هيئة محلفي المحاكمة، وهذا الحق لم يكن موجودًا في السابق؛ حيث كانت المحاكمة من قِبل هيئة محلفين إلزامية في جميع القضايا الجنائية، وقد حكمت المحكمة بجواز هذا التنازل عند نظرها لقضية باتون ضد الولايات المتحدة[٧٩]؛ حيث حكمت المحكمة بأنه إذا كان تنازل المتهم صريحًا وغير مبني على غش أو إكراه أو تدليس، فإنه يجوز للمتهم التنازل عن حقه في المحاكمة من قِبل هيئة محلفين[٨٠].

ومن ناحيةٍ أخرى أدت مفاوضات الاعتراف بالذنب[٨١] التي بدأت تنشط وتشيع مع منتصف القرن العشرين إلى انخفاض أعداد المحاكمات التي تتم من قِبل هيئة محلفين إلى نسبة ٩٥٪، وذلك ساعد في نجاح هذه المفاوضات وما يترتب عليها من موافقة المتهم على الاعتراف بالذنب مقابل تخفيف العقوبة عليه في مقابل عدم محاكمته، وفي تقليل أهمية المحاكمة من قِبل هيئة محلفين وصرف النظر عنها؛ وذلك بسبب قلة القضايا التي كان يتم إجراؤها من قِبل هيئة محلفين بالمقارنة مع السابق[٨٢].

وفي عام ١٩١٠ أصدر الكونجرس الأمريكي قانون الإفراج المشروط ونظام المراقبة للتأكد من حُسن سير المحكوم عليه بعد الإفراج عنه، وبهذين القانونين قيَّد

(٧٩) في هذه القضية اتُّهم عدة أشخاص بارتكابهم جريمة رشوة موظف اتحادي، وهي التي يعاقب عليها القانون الفدرالي بالحبس لمدة تصل إلى السنة، وتمت محاكمة المتهمين من قِبل هيئة محلفين مكونة من اثني عشر شخصًا، إلا أنه مع بداية أول جلسة مَرِض أحد المحلفين مرضًا شديدًا وأصبح غير قادر على المشاركة؛ وعليه تم استكمال إجراءات محاكمة المتهمين من قِبل أحد عشر فردًا من هيئة محلفي المحاكمة، وأصدروا حكمهم بالحبس لمدة سنة لكل متهم في القضية، وقد كان السؤال المطروح في هذه القضية هل يحق للمدعى عليه أن يتنازل عن حقه في المحاكمة من قِبل اثني عشر شخصًا؟

Patton v. United States, 281 U.S. 276 (1930).

(٨٠) https://www.law.cornell.edu/supremecourt/text/281/276

(٨١) https://www.britannica.com/topic/plea-bargaining

(٨٢) Alschuler & Deiss, Id, P. 924-25.

الكونجرس من صلاحية هيئة محلفي المحاكمة بشأن إصدار الأحكام المتعلقة بالإفراج المشروط ووضع المتهم المدان تحت المراقبة(٨٣).

وعلى الرغم من الإجراءات القانونية التي تمت والتي أدت إلى تقليص بعض صلاحيات هيئات محلفي المحاكمة، فإن هذه الهيئات استمرت في إصدار أحكام غير منطقية في كثير من الأحيان ولا تخلو من التعاطف، سواءٌ مع المتهم أو مع المجني عليه، كما أن أغلبيه الأحكام بالعقوبات الصادرة كان فيها تفاوت كبير عن ذات نوع الجرائم؛ حيث إن العقوبات الصادرة في ذات نوع الجرائم لم يكن فيها عدالة، وفيها كثير من التفاوت على الرغم من صدور هذه الأحكام في بعض الأحيان من نفس محكمة المدينة أو المقاطعة، وهذا الأمر دعا كثيرًا من المواطنين والجمعيات الحقوقية في خمسينيات القرن الماضي إلى المطالبة بتصحيح هذا الأمر من خلال تدخل تشريعي للحد من صلاحيات هيئة محلفي المحاكمة(٨٤).

ومع تزايد الجرائم المنظمة والعصابات في الولايات المتحدة الأمريكية خلال فترة ستينيات وسبعينيات القرن الماضي(٨٥) أصبح الأمر مُلحًّا لصدور قانون لتوحيد العقوبات، وبالفعل في عام ١٩٨٤ أصدر الكونجرس الأمريكي قانونًا يُسمى قانون العقوبات الفدرالي النموذجي، بهدف توحيد العقوبات، وهو يحد من سلطة هيئة محلفي المحاكمة في إصدار العقوبة؛ حيث يقوم هذا القانون على فكرة تقسيم الجرائم من حيث جسامتها إلى عدة درجات، بحيث يكون لكل درجة حد أعلى وحد أدنى للعقوبة، وتضاف إلى هذه العقوبة العوامل الشخصية الأخرى، مثل سن المتهم المدان وحالته الاجتماعية

(٨٣) Act to Parole United States Prisoners, ch. 387, §§2-10, 36 Stat. 819 (1910) (codified as amend ed at 18 U.S.C. §§4202- 4208 (2000)) (repealed 1984).

(٨٤) إلا أن البعض يرى أن التفاوت في العقوبات لنفس الجرائم إنما يعكس موضوعية هيئة المحلفين في إصدار الأحكام؛ حيث إن العقوبة إنما يحددها سجل المتهم وتعليمه وحالته الاجتماعية وغيرها من العوامل التي تختلف من متهم لآخر؛ لذلك من الطبيعي أن تختلف العقوبة التي تصدر من هيئة محلفي المحاكمة لنفس الجريمة.
ABA Project on Minimum Standards for Criminal Justice, Standards Relating to Sentencing Alternatives and Procedures 44-46 (1968); Eddings v. Oklahoma, 455 U.S. 104, 112 (1982).

(٨٥) Howard N. Snyder and Melissa Sickmund, Juvenile Offenders and Victims: 1999 National Report, P. 126 (Washington, D.C.: Office of Juvenile Justice and Delinquency Prevention 1999). Beresford, L. S. (2000). Is Lowering the Age at Which Juveniles Can Be Transferred to Adult Criminal Court the Answer to Juvenile Crime A State-by-State Assessment. San Diego L. Rev., 37, 783.

وظروف ارتكابه للجريمة، بحيث يعادل كل عامل من هذه العوامل نقطة واحدة، وكل نقطة تعادل عددًا معينًا من أشهر الحبس، وتضاف هذه النقاط إلى العقوبة الأساسية؛ وبذلك يحكم القاضي بالعقوبة المناسبة التي نص عليها القانون بعد مراجعة عدد النقاط وإضافتها إلى العقوبة الأساسية، وهذا الأمر قَيَّد من صلاحيات هيئة محلفي المحاكمة في إصدار العقوبة المناسبة، التي استمرت عقودًا كثيرة(٨٦).

ومع نجاح التجربة الفدرالية في تطبيق قانون العقوبات النموذجي، بدأت الولايات تتبنَّى هذا القانون الواحدة تلو الأخرى، حتى تبنَّته جميع الولايات الأمريكية مع منتصف تسعينيات القرن الماضي(٨٧).

ثانيًا – سلطة هيئة محلفي المحاكمة في تطبيق عقوبة الإعدام:

لم يُبيِّن قانون العقوبات النموذجي طريقة حساب عقوبة الإعدام؛ حيث ترك هذه المسألة إلى هيئة محلفي المحاكمة التي تنظر القضية؛ وذلك للتأكد من توافر العوامل المشددة التي تؤدي إلى تطبيق عقوبة الإعدام؛ وعليه أصبحت صلاحية هيئة محلفي المحاكمة بالنسبة إلى العقوبات تقتصر على نوع واحد من العقوبات، ألا وهو تطبيق عقوبة الإعدام على المتهم.

والأصل أن يُصدر القاضي العقوبة المناسبة على المتهم بعد أن تتم إدانته من قِبل هيئة محلفي المحاكمة، وذلك بالرجوع إلى قانون العقوبات الخاص بالولاية وبعد خصم مدة الظروف المخففة وإضافة مدة الظروف المشددة إن وُجدت، إلا إذا كانت الجريمة عقوبتها الإعدام في الولايات التي تُطبِّق عقوبة الإعدام(٨٨)؛ فإن هيئة محلفي المحاكمة هي الجهة المختصة بالحكم بالعقوبة، وذلك بعد التأكد من وجود الظروف المشددة في القضية والمبررة لتطبيق عقوبة الإعدام على المتهم، وهذا الإجراء المعمول به حاليًّا في القانون الفدرالي إلى جانب الولايات التي تتبنَّى تطبيق عقوبة الإعدام(٨٩).

(٨٦) Sentencing Reform Act of 1984, Pub. L. No. 98-473, tit. II, ch. 2, 98 Stat. 1987.

(٨٧) Knapp, K. A., & Hauptly, D. J. (1991). State and federal sentencing guidelines: Apples and oranges. UC Davis L. Rev., 25, P. 681-684; Lowenthal, G. T. (1993). Mandatory sentencing laws: Undermining the effectiveness of determinate sentencing reform. Calif. L. Rev., 81, P. 61.

(٨٨) https://www.ncsl.org/research/civil-and-criminal-justice/death-penalty.aspx

(٨٩) Mullin, C. (1980). The jury system in death penalty cases: A symbolic gesture. Law and Con temporary Problems, 43(4), 137. P. 137.

وعليه فإذا كانت الجريمة التي ارتكبها المتهم يعاقب عليها قانون الولاية أو القانون الفدرالي بالإعدام، وذلك بعد توافر ظروف مشددة معينة، فإن هيئة محلفي المحاكمة بعد أن تتم إدانة المتهم من قِبلها تبحث في مدى توافر هذه الظروف؛ فإذا تأكدت من توافر هذه الظروف فإن عليها أن تُصدر عقوبة الإعدام على المتهم(٩٠).

هذا وتُسمى هيئة محلفي المحاكمة عند نظرها في مدى تطبيق عقوبة الإعدام على المتهم بعد أن تتم إدانته «هيئة محلفي المحاكمة المؤهلة لعقوبة الإعدام»(٩١). وباستثناء ولاية ألاباما(٩٢) تشترط جميع الولايات التي تتبنَّى عقوبة الإعدام، وكذلك القانون الفدرالي، أن يَصدر القرار بتطبيق عقوبة الإعدام بإجماع أعضاء هيئة محلفي المحاكمة الاثني عشر، أما إذا لم يتوافر الإجماع ولم يقتنع أحد الأعضاء أو أكثر بأن المتهم يستحق عقوبة الإعدام، فإن العقوبة التي سوف تُطبَّق على المتهم هي الحبس المؤبد دون فرصة إطلاق السراح المشروط(٩٣).

ولكون جزء كبير من الشعب الأمريكي لا يؤيد تطبيق عقوبة الإعدام؛ فإنه يجب على القاضي خلال وضع القائمة المقترحة لأعضاء هيئة محلفي المحاكمة وبعد سؤال كل عضو منهم أن يستبعد جميع الأعضاء الذين لا يؤيدون عقوبة الإعدام؛ وذلك إذا كانت عقوبة الجريمة التي هي بصدد إدارة جلساتها قد تصل إلى الإعدام(٩٤).

(٩٠) https://www.law.cornell.edu/uscode/text/18/3592

(٩١) https://www.britannica.com/topic/death-qualified-jury

(٩٢) تشترط ولاية ألاباما لتطبيق عقوبة الإعدام على المتهم فقط موافقة عشرة أعضاء من أصل الاثني عشر عضوًا الذين تتألف منهم هيئة محلفي المحاكمة

Alabama Code Title 13A. Criminal Code § 13A-546-. https://codes.findlaw.com/al/title-13a-criminal-code/al-code-sect-13a-546-.html

(٩٣) 18 U.S. Code § 3594. Imposition of a sentence of death

(٩٤) Uttecht v. Brown, 551 U.S. 1 (2007).
https://capitalpunishmentincontext.org/re sources/deathqualification

المطلب الثالث

مظاهر الحياد في هيئة محلفي المحاكمة

تُعتبر مسألة الحياد من أهم العناصر التي يجب أن تتوافر في هيئة محلفي المحاكمة، سواءٌ على المستوى الفدرالي أو على مستوى الولاية، وقد نص عليها التعديل السادس(٩٥)، كما أن اشتراط حياد هيئة محلفي المحاكمة كمتطلب قانوني لا يستند إلى التعديل السادس في الدستور، فقط وإنما يُعتبر أحد مظاهر الإجراءات القانونية التي اشترطها أيضًا التعديل الرابع عشر(٩٦).

ويُقصد بحياد هيئة محلفي المحاكمة أن الأفراد الذين تتكوَّن منهم هيئة محلفي المحاكمة سوف يُصدرون قرارهم بشأن القضية المنظورة أمامهم بِناءً على ما يُطرح أمامهم من أدلة ووقائع، بحيث لا يتحيزون لسلطة الادعاء العام على حساب المتهم، ولا للمتهم على حساب سلطة الادعاء العام؛ فقرارهم الذي سوف يَصدر، سواءٌ بثبوت ارتكاب المتهم للجريمة أو ببراءته أو بتجديد العقوبة المناسبة له، سوف يكون نابعًا من قناعة كل فرد من أفراد هيئة محلفي المحاكمة، ومرتكزًا على ما يتم عرضه أثناء المحاكمة من وقائع وأدلة ودون أي تأثير خارجي(٩٧).

---

(٩٥) ينص التعديل السادس من الدستور الأمريكي على أنه «في جميع المحاكمات الجنائية، للمتهم الحق في أن يُحاكَم محاكمة سريعة وعلنية بواسطة هيئة محلفين غير متحيزة تابعة للولاية أو المقاطعة التي تكون الجريمة قد ارتُكبت فيها، وتكون المقاطعة قد سبق للقانون تحديدها. وله الحق في أن يُبلَّغ بسبب الاتهام وطبيعته، وفي أن يواجه الشهود الذين يشهدون ضده، وفي أن تتوافر له التسهيلات القانونية اللازمة لاستدعاء شهود لمصلحته، وفي أن يستعين بمحام للدفاع عنه».

(٩٦) ينص التعديل الرابع عشر من الدستور الأمريكي على أن «جميع الأشخاص المولودين في الولايات المتحدة أو المتجنسين بجنسيتها والخاضعين لسلطانها يُعتبرون من مواطني الولايات المتحدة ومواطني الولاية التي يقيمون فيها. ولا يجوز لأي ولاية أن تضع أو تُطبِّق أي قانون ينتقص من امتيازات أو حصانات مواطني الولايات المتحدة. كما لا يجوز لأي ولاية أن تَحرم أي شخص من الحياة أو الحرية أو الممتلكات دون مراعاة الإجراءات القانونية الأصولية. ولا أن تَحرم أي شخص خاضع لسلطانها من المساواة في حماية القوانين».

(٩٧) Irvin v. Dowd, 366 U.S. 717 (1961); Turner v. Louisiana, 379 U.S. 466 (1965); Parker v. Gladden, 385 U.S. 363 (1966); Witherspoon v. Illinois, 391 U.S. 510 (1968); Gonzales v. Beto, 405 U.S. 1052 (1972).

إلا أن حياد هيئة محلفي المحاكمة لا يمكن أن يتحقق إلا إذا توافر عنصران أساسيان، العنصر الأول يتعلق بطريقة تشكيل هيئة محلفي المحاكمة، والعنصر الآخر يتعلق بظروف عمل هيئة محلفي المحاكمة، من خلال هذا المطلب سوف نبين مظاهر الحياد في هيئة محلفي المحاكمة، حيث سوف نوضح أولاً طريقة تشكيل هيئة محلفي المحاكمة، ومن ثم نناقش ظروف عمل هيئة محلفي المحاكمة، وذلك على النحو التالي:

الفرع الأول

طريقة تشكيل هيئة محلفي المحاكمة

يتم تشكيل هيئة محلفي المحاكمة عشوائيًّا عن طريق الحاسب الآلي بوزارة العدل الأمريكية في المقاطعة التي حدثت بها الجريمة التي سوف يُحاكَم عليها المتهم، بحيث يتم اختيار مجموعة من الأفراد من كافة شرائح وفئات المجتمع الأمريكي؛ وذلك لضمان حياد محاكمة المتهم لكونه قد أخل بأمن المجتمع؛ لذلك فإن هذا المجتمع هو الأقدر على اتخاذ القرار بشأن إدانة هذا الشخص أو براءته(٩٨).

أما إذا لم يتضمن تشكيل هيئة محلفي المحاكمة جميع فئات المجتمع وشرائحه، سواءٌ تم هذا الأمر بقصد أو دون قصد؛ بحيث اقتصر التشكيل على فئات معينة دون وجود فئات أخرى، أو تم استبعاد فئة معينة من فئات المجتمع، فإن هذا التشكيل يكون باطلاً، وكذلك المحاكمة، ومن ثَمَّ يلزم إعادة تشكيل هيئة محلفي المحاكمة مرة أخرى ومحاكمة المتهم(٩٩).

ومسألة حيادية تشكيل هيئة محلفي المحاكمة واحتوائها على كل شرائح المجتمع وفئاته وعدم استبعاد أي فئة مسألة تتعلق بالنظام العام الأمريكي؛ لذلك إذا لم يُثِرها محامي المتهم فإنه على القاضي أن يحكم من تلقاء نفسه بإعادة تشكيل هيئة محلفي المحاكمة مرة أخرى، وهذا ما أكدته المحكمة الأمريكية العليا في قضية تايلر ضد

(٩٨) Moore v. New York, 333 U.S. 565 (1948), Congress has implemented the constitutional rquirement by statute in federal courts by the Federal Jury Selection and Service Act of 1968, Pub. L. 90–274, 82 Stat. 53, 28 U.S.C. §§ 1861 et seq.

(٩٩) Duren v. Missouri, 439 U.S. 357, 364 (1979), Berghuis v. Smith, 559 U.S. _, No. 08–1402, slip op. (2010).

لويزيانا[١٠٠]؛ حيث حكمت المحكمة الأمريكية العليا بصحة دفع محامي المتهم وإعادة محاكمة المتهم من قِبل المحكمة الفدرالية من خلال هيئة محلفين تتضمن جميع شرائح المجتمع؛ حيث اعتبرت المحكمة الأمريكية العليا هذا الحق من الحقوق التي تتعلق بالمصلحة العامة، والتي كان ينبغي على قاضي المحكمة الفدرالية إصلاح الخلل في تشكيل هيئة محلفي المحاكمة من تلقاء نفسه ودون الحاجة إلى أن يعترض المتهم أو سلطة الادعاء العام على التشكيل[١٠١].

الفرع الثاني

ظروف عمل هيئة محلفي المحاكمة

لا يمكن لأي هيئة محلفين أن تُصدر حكمًا موضوعيًّا وغير متحيز إلا إذا تم توفير ظروف عمل مناسبة وخالية من أي مؤثرات أو عوامل خارجية قد تؤثر على حريتهم في اتخاذ القرار، سواءٌ بإدانة المتهم أو ببراءته؛ لذلك يجب عزل هيئة محلفي المحاكمة عزلًا كاملًا عن متابعة وسائل الإعلام ووسائل التواصل الاجتماعي التي يمكن أن تؤثر على قرارهم بشأن القضية[١٠٢].

حيث إن عدم عزل هيئة محلفي المحاكمة عن وسائل الإعلام ووسائل التواصل الاجتماعي سوف يؤدي إلى تأثير هذه الوسائل على أفراد هيئة محلفي المحاكمة وقرارهم بشأن القضية؛ مما سوف يُفقدهم الحياد؛ الأمر الذي سيجعل عملهم عُرضة للطعن ومن ثَمَّ للبطلان أو الإلغاء[١٠٣].

---

(١٠٠) في هذه القضية اتُّهم شخص يُدعى بلي تايلر بارتكابه جريمة خطف بتاريخ ١٢ أبريل ١٩٧٢، ومع بداية محاكمته دفع محامي المتهم ببطلان تشكيل هيئة محلفي المحاكمة؛ وذلك لعدم تمثيلها من قِبل جميع فئات المجتمع؛ حيث لم تحتوِ هيئة محلفي المحاكمة على أي امرأة، وهذا الأمر يخالف القواعد القانونية المنظمة لهيئة محلفي المحاكمة، إلا أن المحكمة الفدرالية تجاهلت دفاعه وتمت محاكمته، وحكمت عليه هيئة محلفي المحاكمة بعقوبة الإعدام، وقد طعن محامي المتهم على الحكم أمام المحكمة الأمريكية العليا وأسس طعنه على أن عملية تشكيل هيئة المحلفين خالفت القانون الفدرالي الذي ينص على ضرورة أن «تتم محاكمة المتهم من قِبل هيئة محلفين تتضمن جميع أفراد المجتمع وشرائحهم.»
28 U.S. Code § 1862.Discrimination prohibited. https://www.law.cornell.edu/uscode/text/28/1862

(١٠١) Taylor v. Louisiana, 419 U.S. 522 (1975) https://www.oyez.org/cases/1974/73-5744

(١٠٢) Frazier v. United States, 335 U.S. 497 (1948); Dennis v. United States, 339 U.S. 162 (1950); Crawford v. United States, 212 U.S. 183 (1909); United States v. Wood, 299 U.S. 123 (1936).

(١٠٣) https://www.counselmagazine.co.uk/articles/opinion-juries-in-isolation

وعزل أفراد هيئة محلفي المحاكمة عن المجتمع ووسائل الإعلام ووسائل التواصل الاجتماعي ليس فقط في بداية المحاكمة، وإنما يجب أن يستمر طيلة فترة المحاكمة ومرحلة اتخاذ قرار الإدانة أو البراءة على المتهم، بالإضافة إلى إصدار العقوبة المناسبة في الجرائم الكبرى.

إلا أن مسألة عزل هيئة محلفي المحاكمة عن المجتمع لضمان عدم تأثُّرهم بردة فعل المجتمع على الجريمة ليس بالأمر الهيِّن، خصوصًا في وقتنا الحاضر بسبب انتشار وسائل الإعلام ووسائل التواصل الاجتماعي المختلفة؛ الأمر الذي حتمًا سيؤثر على قرار أفراد هيئة محلفي المحاكمة في القضية؛ لذلك يقع على عاتق القاضي الذي يدير الجلسة تنبيه هيئة محلفي المحاكمة في كل جلسة على ضرورة عدم قراءة أي معلومات عن القضية من خلال وسائل الإعلام ووسائل التواصل الاجتماعي، وفي حالة تأثُّر أيٍّ منهم بأخبار القضية أو حصوله على وقائع أو تفاصيل أو معلومات من هذه الوسائل، فإنه يجب أن يبلغ المحكمة فورًا كي يتم استبعاده[١٠٤].

وفي المقابل، فإن عدم حياد هيئة محلفي المحاكمة بسبب تأثُّر أعضائها لا يقتصر فقط على متابعتهم لوسائل الإعلام وتأثُّرهم بها، وإنما يشمل أيضًا عدم قيام أحدهم بإبداء رأيه الشخصي بشأن القضية أو أي تفاصيل يعرفها عنها أمام باقي أعضاء هيئة محلفي المحاكمة، وذلك للتأثير عليهم؛ حيث يترتب على هذا الأمر ضرورة استبعاد هذا العضو واختيار عضو آخر بدلًا منه وإعادة المحاكمة، وهذا ما أكدته المحكمة الأمريكية العليا في قضية بني رودريجز ضد كولورادو[١٠٥]؛ حيث حكمت المحكمة الأمريكية العليا

(١٠٤) emmer v. United States, 347 U.S. 227 (1954); Turner v. Louisiana, 379 U.S. 466 (1965) ; Parker v. Gladden, 385 U.S. 363 (1966); Gonzales v. Beto, 405 U.S. 1052 (1972), Hoffmeister, T. (2015). Preventing juror misconduct in a digital world. Chi.-Kent L. Rev., 90, 981. P. 981.

(١٠٥) في هذه القضية اتُّهم شخص يُدعى بني رودريجز أمريكي من أصول لاتينية بارتكابه جريمة اعتداء جنسي على فتاتين مراهقتين في مطعم، وبعد محاكمته من قِبل هيئة محلفين وإدانته تقدم أحد أعضاء هيئة محلفي المحاكمة إلى القاضي وأفاد بأنه كان هناك اثنان من أعضاء هيئة محلفي المحاكمة، وخلال المحاكمة قاما بالتصريح لباقي الأعضاء بكرههما للأمريكان من أصول لاتينية لأنهما يعتقدان بأن أغلب الجرائم تُرتكب منهم، فهم خطر على المجتمع، لذلك يجب أن تتم معاقبتهم وعدم التسامح معهم، وقد تأكد القاضي من صحة هذا الادعاء بعد سؤال باقي أعضاء هيئة محلفي المحاكمة، ولكون إفادة الشاهد تمت بعد انتهاء المحاكمة فقد طعن محامي المتهم على إدانة هيئة محلفي المحاكمة.
Peña-Rodriguez v. Colorado, 580 U.S. ___ (2017).

في عام ٢٠١٧ بإعادة محاكمة المتهم من خلال هيئة محلفين جديدة بسبب كون هيئة محلفي المحاكمة التي أدانت المتهم غير محايدة بعد تأكد المحكمة من صدور العبارات العنصرية ضد المتهم من اثنين من هيئة محلفي المحاكمة(١٠٦).

الفرع الثالث

صدور الحكم بإجماع هيئة محلفي المحاكمة بعد المداولة

تبدأ سلطة هيئة محلفي المحاكمة بإجراءات إصدار الحكم على المتهم بمجرد إعلان القاضي إنهاء إجراءات المحاكمة؛ حيث يسمح القاضي الذي يدير جلسات المحاكمة بانصراف جميع أعضاء المحلفين إلى قاعة في المحكمة تكون مخصصة لاجتماعهم دون سواهم(١٠٧)؛ وذلك لمناقشة وفحص جميع الدفوع والأدلة التي قُدمت أثناء المحاكمة، تمهيدًا لإصدار القرار إما بإدانة المتهم أو ببراءته(١٠٨).

وتُعرف هذه العملية بمداولة هيئة محلفي المحاكمة(١٠٩)؛ حيث تتم خلالها عملية مناقشة منظمة بين أعضاء هيئة المحلفين لجميع الدفوع والأدلة التي قُدمت أثناء المحاكمة؛ حيث يقوم كل عضو بشرح وجهة نظره بشأن ما تم تقديمه أثناء المحاكمة، وقناعته بثبوت ارتكاب المتهم الجريمة أو ببراءته من ارتكابها؛ وذلك لإقناع باقي أعضاء المحلفين بوجهة نظره بهدف الوصول إلى قرار جماعي بإدانة المتهم أو ببراءته(١١٠).

---

(١٠٦) https://www.oyez.org/cases/2016/15-606

(١٠٧) في النظام القانوني الأمريكي يترتب على دخول أي شخص باستثناء القاضي – إذا تم طلبه من قِبل أعضاء المحلفين – بطلان المحاكمة وإعادة جميع إجراءاتها.
http://criminal-justice.iresearchnet.com/forensic-psychology/jury-deliberation/#:~:text=Jury%20deliberation%20begins%20when%20a,function%20in%20a%20democratic%20society.
https://www.courts.qld.gov.au/__data/assets/pdf_file/0006/93813/sd-brochure-jurors-guide-deliberations.pdf

(١٠٨) Marder, N. S. (1986). Gender dynamics and jury deliberations. Yale LJ, 96, 593.

(١٠٩) "jury deliberation" https://legal-dictionary.thefreedictionary.com/Jury+deliberation
http://criminal-justice.iresearchnet.com/forensic-psychology/jury-deliberation/#:~:text=Jury%20deliberation%20begins%20when%20a,function%20in%20a%20democratic%20society.

(١١٠) Craig, M. D. (1982). Improving jury deliberations: A reconsideration of lesser included of fense instructions. U. Mich. JL Reform, 16, 561.

هذا ويلزم لصحة إدانة المتهم أو براءته في القانون الفدرالي موافقة جميع أعضاء المحلفين وعدم اعتراض أي عضو(١١١)؛ حيث يترتب على عدم وصول أعضاء هيئة محلفي المحاكمة إلى قرار جماعي بإدانة المتهم أو براءته إعلان القاضي بأن هيئة المحلفين معلقة(١١٢)؛ أي لم تصل إلى قرار جماعي إما بإدانة المتهم أو ببراءته؛ وهذا الأمر لا يتمنى أيٌّ من أطراف الدعوى الوصول إليه؛ حيث يترتب عليه إعادة محاكمة المتهم من جديد من قِبل هيئة محلفين جديدة وقاضٍ جديد؛ لذلك يسمح القانون سواءٌ الفدرالي أو قانون الولايات للقاضي بالدخول إلى قاعة المداولة؛ وذلك لشرح وجهة نظره القانونية بشأن الأدلة أو الدفوع التي أدت إلى تبايُن وجهات نظر هيئة محلفي المحاكمة؛ وذلك لتقريب وجهات النظر بشرط عدم التأثير عليهم لتغيير قناعتهم(١١٣).

ومتى ما توصلت هيئة محلفي المحاكمة إلى قرار جماعي بشأن المتهم، يحدد القاضي جلسة ليقوم الناطق عن هيئة محلفي المحاكمة بتلاوة القرار بصوت مسموع؛ ومن ثَمَّ ينادي القاضي على اسم كل عضو للتأكد من أن هذا القرار بالفعل هو القرار الذي توصل إليه، وبعد ذلك يعلن القاضي انتهاء المحاكمة والسماح لهيئة محلفي المحاكمة بمغادرة القاعة إلى شئونهم الخاصة(١١٤).

---

(١١١) Federal Rules of Criminal Procedure Rule 31. Jury Verdict. https://www.law.cornell.edu/rules/frcrmp/rule_31

(١١٢) "hung jury" https://fija.org/library-and-resources/library/jury-nullification-faq/what-happens-if-there-is-a-hung-jury.html

(١١٣) لم تكن بعض الولايات الأمريكية مثل ولاية لويزيانا تتطلب الحصول على قرار جماعي من هيئة محلفي المحاكمة بإدانة المتهم أو ببراءته حتى عام ٢٠١٩ عندما حكمت المحكمة الأمريكية العليا بأغلبية ستة قضاة ضد ثلاثة قضاة بضرورة صدور قرار بالإجماع من هيئة محلفي المحاكمة، سواءٌ بإدانة المتهم أو ببراءته في المحاكمات الجنائية للولايات، وذلك عند نظرها لقضية راموز ضد لويزيانا؛ حيث تمت إدانة المتهم بارتكابه للجريمة بقرار من عشرة أعضاء من هيئة محلفي المحاكمة في مقابل اثنين لم يوافقا على إدانته.
Ramos v. Louisiana, 590 U.S. ___ (2020). https://www.oyez.org/cases/2019/18-5924
https://eji.org/news/supreme-court-holds-jury-verdicts-must-be-unanimous-in-criminal-cases/

(١١٤) Ellsworth, P. C. (1989). Are twelve heads better than one?. Law and Contemporary Problems, 52(4), 205-224. (describing a composite picture based on observing mock juries). Two juror accounts are MELVYN ZERMAN, CALL THE FINAL WITNESS 122-42 (Harper & Row 1977), reprinted in part in LANDSMAN, Supra note 3; VICTOR VILLASENOR, JURY-THE PEOPLE VS. JUAN CORONA (Little, Brown1977).

المطلب الرابع

ضمانات حياد هيئة محلفي المحاكمة

تَطلَّب التعديل السادس أن تتم محاكمة المتهم من قِبل هيئة محلفين محايدة وغير متحيزة؛ وذلك لضمان حصول المتهم على محاكمة عادلة وقرار إدانة مبني على أسس موضوعية من خلال ما يُطرح من أدلة ووقائع أثناء المحاكمة، ولضمان حصول المتهم على هيئة محلفين محايدة وغير متحيزة أَوجد قانون الإجراءات الفدرالي الأمريكي وقانون الولايات آليتين لهذا الأمر، الآلية الأولى في عملية اختيار أعضاء هيئة محلفي المحاكمة، أما الآلية الثانية فتتم من خلال عملية استبعاد الأعضاء الذين يمكن أن يؤثر وجودهم على حياد هيئة محلفي المحاكمة، من خلال هذا المطلب سوف نبين ضمانات حياد هيئة محلفي المحاكمة من خلال مناقشة طريقة اختيار الأعضاء الذين تتألف منهم هيئة محلفي المحاكمة، ومن ثم توضيح طريقة استبعاد أعضاء هيئة محلفي المحاكمة الذين يمكن أن يكونوا متحيزين مع المتهم أو سلطة الادعاء، وذلك على النحو التالي:

الفرع الأول

اختيار الأعضاء الذين تتألف منهم هيئة محلفي المحاكمة

محاكمة المتهم من قِبل هيئة محلفين محايدة تستوجب في البداية اختيار مجموعة تتكون من ١٠٠ فرد من مُختلِف شرائح المجتمع وطوائفه وفئاته، ومن المفترض ألا تربطهم أي صلة بأطراف الدعوى؛ وذلك لكي تتم تصفيتهم لاحقًا إلى اثني عشر فردًا سوف يمثلون هيئة محلفين، وهذه العملية تتم بمجرد توجيه اتهام إلى المتهم، أي قبل البدء في جلسات محاكمة المتهم(١١٥).

ولضمان حياد اختيار أعضاء هيئة محلفي المحاكمة تتم عملية الاختيار آليًّا عن طريق الحاسب الآلي لوزارة العدل في المقاطعة التي تتم فيها محاكمة المتهم لمجموعة عشوائية من الأشخاص الذين يسكنون في المقاطعة نفسها التي حدثت بها الجريمة،

(١١٥) https://www.uscourts.gov/services-forms/jury-service/learn-about-jury-service
https://www.fjc.gov/sites/default/files/2012/JurSelPro.pdf

بشرط ألا تربطهم أي صلة بالمتهم أو بمحاميه أو بالمجني عليه أو بسلطة الادعاء العام.[١١٦].

وسواءٌ في القانون الفدرالي أو قانون الولايات، تخضع عملية اختيار أعضاء هيئة المحلفين لشروط عامة تتمثل فيما يلي:

الشرط الأول: أن يكون العضو قد بلغ من العمر ١٨ عامًا، الشرط الثاني: ألا يكون قد سبقت إدانته بارتكاب جناية[١١٧]، الشرط الثالث: ألا تربط العضو أي صلة بالجريمة؛ كأن يكون شاهدًا أو شريكًا أو حقَّق بها أو مع مرتكبها، الشرط الرابع: أن يكون من سكان المقاطعة لمدة سنة على الأقل قبل اختياره عضوًا في هيئة محلفين مقترحة، الشرط الخامس: ألا يكون هناك مانع جسدي أو عقلي من العمل كعضو هيئة محلفين وأن يكون مواطنًا أمريكيًّا[١١٨].

الفرع الثاني

استبعاد أعضاء هيئة محلفي المحاكمة

بعد أن تتم دعوة الأشخاص الذين سوف تتألف منهم هيئة محلفي المحاكمة من قِبل إدارة العدل، والذين قد يصل عددهم إلى مائة شخص بحسب قانون كل مقاطعة[١١٩]، يقوم مسؤول إدارة العدل بفحص ملفاتهم للتأكد من توافر الشروط العامة بهيئة محلفي المحاكمة، واستبعاد من لا يتوافر فيه أيٌّ من الشروط السابقة؛ وذلك لكي

(١١٦) 28 U.S. Code § 1863. Plan for random jury selection.

(١١٧) https://criminal.findlaw.com/criminal-law-basics/what-distinguishes-a-misdemeanor-from-a-felo ny.html

(١١٨) 28 U.S. Code § 1865.Qualifications for jury service.

إلا أن هناك مجموعة من الأشخاص الذين لا يجوز اختيارهم في هيئة محلفي المحاكمة حتى وإن توافرت فيهم الشروط السابقة، وهم:

١- رجال الشرطة أثناء وجودهم في الوظيفة.

٢- العسكريون من القوات المسلحة المختلفة طوال وجودهم في الوظيفة.

٣- رجال الإطفاء أثناء وجودهم في الوظيفة.

٤- الموظفون العموميون للحكومة الفدرالية وحكومة الولاية الذين يعملون بدوام كامل.

https://www.uscourts.gov/services-forms/jury-service/juror-qualifications

(١١٩) "clerk of the court" 28 U.S. Code §1869.Definitions.

يقوم بوضع قائمة شبه نهائية من ٢٤ شخصًا من مُختلِف شرائح وانتماءات المجتمع الأمريكي، بالإضافة إلى وضع قائمة أخرى احتياطية تتم الاستعانة بها إذا طلب القاضي ذلك واستدعت الحاجة(١٢٠).

ومن ثَمَّ يتم تزويد كلٍّ من القاضي وسلطة الادعاء العام ومحامي المتهم بالقائمة الرئيسية التي تضم أسماء ٢٤ شخصًا وقائمة أخرى تضم الأعضاء الاحتياطيين – الذين سوف يستعين بهم القاضي في حال استبعاده للأعضاء الذين لا تتوافر فيهم الشروط في القائمة الرئيسية – وهاتان القائمتان سوف تتم تصفيتهما في نهاية عملية الاستبعاد إلى ١٢ عضوًا، وهم الأعضاء الذين سوف تتألف منهم هيئة محلفي المحاكمة النهائية، التي ستتولى مهمة إصدار الحكم النهائي في القضية. وتهدف هذه العملية إلى معرفة أطراف الدعوى أسماء ومعلومات هيئة محلفي المحاكمة، والتأكد من تنوعها والتأكد من احتوائها على كل شرائح المجتمع، والاستعداد لتجهيز الأسئلة التي سيتم توجيهها إلى هؤلاء الأشخاص، وذلك لاستبعاد من يرونه غير مناسب وفق منظور كلٍّ منهم.

وتسمى هذه المرحلة بقاعدة الاستبعاد(١٢١)، ويتم خلالها استبعاد الأعضاء غير المرغوب فيهم من القائمة، وذلك بهدف الوصول إلى قائمة نهائية تضم الاثني عشر عضواً الذين سيكونون هيئة محلفي المحاكمة ويتولون مهمة حضور جميع جلسات المحاكمة وسماع الشهود وفحص الأدلة؛ وذلك لإصدار الحكم النهائي على المتهم إما بالإدانة أو البراءة(١٢٢).

هذا ويعطي القانون الحق للقاضي في استبعاد أعضاء هيئة محلفي المحاكمة الذين لا تتوافر فيهم الشروط الخاصة، ولسلطة الاتهام ومحامي المتهم الحق أيضًا في استبعاد أعضاء هيئة محلفي المحاكمة غير المرغوب في بقائهم، وذلك على النحو التالي:

(١٢٠) 28 U.S. Code § 1866.Selection and summoning of jury panels.

(١٢١) 121 https://www.law.cornell.edu/wex/voir_dire

(١٢٢) 122 Peretz v. United States, 501 U.S. 923 (1991).

١- حق القاضي في استبعاد أعضاء هيئة محلفي المحاكمة الذين لا تتوافر فيهم الشروط الخاصة:

تُسمى عملية استبعاد القاضي لأعضاء هيئة محلفي المحاكمة الذين لا تتوافر فيهم الشروط الخاصة لأن يكونوا أعضاءً في هيئة محلفي المحاكمة «عملية الاستبعاد لسبب»(١٢٣)، ومن خلالها يقوم القاضي الذي سيتولى مهمة إدارة جلسات المحاكمة بفحص ملف كل عضو من القائمة الرئيسية؛ وذلك للتأكد من توافر الشروط الخاصة بأعضاء هيئة محلفي المحاكمة وضمان عدم وجود أي مانع يمنع الشخص من أن يكون عضوًا في هيئة محلفي المحاكمة، بهدف وضع القاضي قائمة نهائية بهيئة محلفي المحاكمة المقترحة(١٢٤).

والمراجعة لا تشمل فقط القائمة الرئيسية المقترحة من القاضي، وإنما تشمل أيضًا قائمة الأعضاء الاحتياطيين، وذلك في حالة رغبة القاضي في استبدال الأعضاء الذين لا تتوافر فيهم الشروط من القائمة الرئيسية؛ وذلك بهدف الوصول في النهاية إلى قائمة تضم ٢٤ عضو هيئة محلفين(١٢٥).

هذا وتتفق قوانين الولايات والقانون الفدرالي في ضرورة توافر مجموعة من الشروط الخاصة في عضو هيئة محلفي المحاكمة، والتي يجب على القاضي التأكد من توافرها بنفسه من خلال فحص ملف كل عضو(١٢٦).

إلا أن ما يُميز استبعاد القاضي عن استبعاد سلطة الادعاء العام ومحامي المتهم أن استبعاد القاضي يجب أن يكون مسببًا؛ أي أن يُبيِّن سبب الاستبعاد لأطراف

---

(١٢٣) https://study.com/academy/lesson/removal-for-cause-definition-law.html

(١٢٤) Helland, E., & Tabarrok, A. (2000). Runaway judges? Selection effects and the jury. Journal of Law, Economics, and Organization, 16 (2), 306-333.

(١٢٥) Frampton, T. W. (2019). For Cause: Rethinking Racial Exclusion and the American Jury. Mich. L. Rev., 118, P.785.

(١٢٦) وهذه الشروط هي: أ- أن يكون مقيدًا كناخب في المقاطعة التي تتبعها المحكمة. ب- ألا يكون شاهدًا في القضية. ج- ألا يكون قد خدم بهيئة المحلفين الكبرى للقضية أو كان عضوًا في هيئة محلفين سابقة لنفس القضية. د- ألا يكون قد سبقت إدانته بارتكاب جريمة جنائية. هـ- أن يكون بكامل قواه العقلية. و- ألا تربطه قرابة من أي نوع بأي طرف من أطراف القضية. ز- ألا يكون لديه أي مانع جسدي من أن يكون في هيئة محلفي المحاكمة. ح- أن يستطيع القراءة والكتابة. ي- ألا يكون متهمًا في أي قضية في الوقت الحالي.

الدعوى؛ فلا يجوز للقاضي استبعاد أي شخص من القائمة دون ذكر السبب، وإلا كان استبعاده باطلًا؛ ومن ثَمَّ يُعتبر هذا الأمر من دواعي بطلان حكم هيئة محلفي المحاكمة في القضية(١٢٧).

٢- حق سلطة الادعاء العام في استبعاد أعضاء هيئة محلفي المحاكمة غير المرغوب فيهم:

ينص التعديل السادس على ضرورة أن يُحاكَم المتهم من قِبل هيئة محلفين محايدة وغير متحيزة، وهيئة محلفي المحاكمة لا تكون محايدة إلا إذا تم استبعاد الأعضاء المتحيزين لمصلحة طرف ضد مصلحة الطرف الآخر؛ لذلك تحرص سلطة الادعاء العام على استبعاد الذين يمكن أن يكونوا متحيزين لمصلحة المتهم من القائمة النهائية للمحلفين المقدمة من القاضي؛ حيث إن عدم حصول سلطة الادعاء العام على موافقة جميع أعضاء هيئة محلفي المحاكمة بإدانة المتهم سوف يرتب على هذا الأمر إعادة محاكمة المتهم من قِبل هيئة محلفين أخرى(١٢٨).

ولضمان حصول سلطة الادعاء العام على هيئة محلفين محايدة وغير متحيزة لمصلحة المتهم، أعطى القانون الفدرالي والقانون في جميع الولايات الحق لسلطة الادعاء العام في توجيه مجموعة من الأسئلة إلى كل عضو من الأعضاء المقترحين؛ وذلك للتأكد من حيادهم وعدم تحيزهم للمتهم، ومن ثَمَّ يحق لها استبعاد ستة أعضاء من الأعضاء الأربعة والعشرين الذين يعتمدهم القاضي في قائمته النهائية(١٢٩).

هذا وتختلف وتتنوع الأسئلة التي يمكن أن توجهها سلطة الادعاء العام إلى أعضاء هيئة محلفي المحاكمة بحسب الجريمة وبحسب استراتيجية كل وكيل للنائب العام؛ فعلى سبيل المثال، إذا كانت الجريمة حادث قتل بالخطأ تحت تأثير الكحول، فإن وكيل النيابة يكون حريصًا على استبعاد الأعضاء الذين سبق أن ارتكبوا مخالفات القيادة تحت تأثير الكحول؛ وإذا كانت الجريمة سرقة، فإن من المصلحة استبعاد الأعضاء

(١٢٧) https://casetext.com/analysis/jury-selection-voir-dire-excusals-for-cause

(١٢٨) https://www.law.cornell.edu/rules/frcrmp/rule_31

(١٢٩) هذا وتُسمى عملية توجيه سلطة الادعاء العام الأسئلة إلى أعضاء هيئة محلفي المحاكمة بهدف استبعاد الأعضاء غير المحايدين منهم «الاعتراض الحاسم».
"peremptory challenge" https://www.law.cornell.edu/rules/frcrmp/rule_24

الفقراء؛ وإذا كان المتهم رجل شرطة، فإن المصلحة استبعاد الأعضاء الذين يكون لهم أقرباء في الشرطة، وهكذا.

هذا ولا يوجد قيد على عدد الأسئلة التي يمكن لسلطة الادعاء العام أن تطرحها على كل عضو من أعضاء المحلفين لتطبيق قاعدة الاستبعاد؛ لذلك لا يجوز للقاضي أن يطلب منه أن يكتفي بالأسئلة التي طرحها إلا في حالة قيام سلطة الادعاء العام بإعادة الأسئلة مرارًا وتكرارًا أو توجيه أسئلة ليس لها أي علاقة بالقضية أو بعملية استبعاد عضو هيئة محلفي المحاكمة غير المحايد(١٣٠).

كما لا يوجد قيد على نوعية الأسئلة التي يمكن لسلطة الادعاء العام توجيهها إلى أعضاء هيئة محلفي المحاكمة؛ حيث يحق للمدعي العام أن يوجه أي سؤال إلى عضو في القائمة المقترحة النهائية حتى وإن كان السؤال ذا طابع عنصري؛ كأن يسأل عضوَ هيئة محلفي المحاكمة الأبيض عن رأيه في المواطنين من أصل أفريقي، أو أن يسأل عضو هيئة محلفي المحاكمة من أصل أفريقي عن رأيه في المواطنين الأمريكيين من أصل لاتيني(١٣١).

وفي المقابل لا يجوز لسلطة الادعاء العام أن تستبعد أعضاء هيئة محلفي المحاكمة على أساس عرقي أو عنصري أو ديني، وهذا ما أكدته المحكمة الأمريكية العليا في قضية باتسون ضد كنتاكي(١٣٢)؛ حيث حكمت المحكمة الأمريكية العليا لمصلحة المتهم وأبطلت

(١٣٠) https://www.nidirect.gov.uk/articles/what-happens-jury-trial

(١٣١) Carlson, E. A. (1994). Batson, JEB, and Beyond: The Paradoxical Quest for Reasoned Peremtory Strikes in the Jury Selection Process. Baylor L. Rev., 46, P. 947.

(١٣٢) في هذه القضية اتُّهم شخص أمريكي من أصل أفريقي يُدعى جيمس باتسون بارتكابه جريمة سطو، وحُوكم بمدينة لويزفل بولاية كنتاكي؛ حيث قامت سلطة الادعاء العام باستبعاد جميع أعضاء هيئة محلفي المحاكمة الأمريكان من أصل أفريقي من قائمة المحلفين المقترحة؛ مما نتج عن هذا الأمر محاكمة باتسون من قِبل هيئة محلفين جميع أعضائها من الأمريكيين من أصول بيضاء، واعترض محامي المتهم على هذا الإجراء لكون عملية استبعاد جميع أعضاء هيئة محلفي المحاكمة السود يخالف حق المتهم في الحصول على هيئة محلفين محايدة تتألف من جميع شرائح المجتمع وأطيافه، كما يخالف التعديل الرابع عشر الذي ينص على حق المتهم في الحصول على حقوق قانونية مساوية، ولكن قاضي المحكمة لم يوافق محامي المتهم على اعتراضه، وفي النهاية حكم على باتسون بالحبس، وطعن محامي باتسون أمام المحكمة الأمريكية العليا، وقد أسس طعنه على انتهاك حقوق المتهم الدستورية التي نص عليها التعديل السادس عشر والتعديل الرابع عشر؛ حيث يحق للمتهم الحصول على هيئة محلفين محايدة تتألف من جميع شرائح المجتمع وأطيافه، كما أنه من حق المتهم الحصول على حقوق قانونية مساوية.

Batson v. Kentucky, 476 U.S. 79 (1986).

حكم محكمة الولاية وإعادة محاكمة المتهم من جديد من خلال هيئة محلفين تتألف من كافة شرائح المجتمع، وعدم جواز استبعاد أعضاء هيئة محلفي المحاكمة من قِبل سلطة الادعاء العام على أساس عنصري؛ حيث ثبت للمحكمة الأمريكية العليا أن طريقة استبعاد سلطة الادعاء العام كانت على أساس عنصري ولم تكن لضمان الحصول على هيئة محلفين محايدة(١٣٣).

وقد سُمي حكم المحكمة الأمريكية العليا في قضية باتسون ضد كنتاكي «معيار باتسون»، وهو يقوم على عدم دستورية عملية استبعاد أعضاء هيئة محلفي المحاكمة من قائمة المحلفين المقترحة إذا كانت لأسباب عنصرية(١٣٤).

إلا أن المحكمة الأمريكية العليا اشترطت ثلاثة إجراءات لتطبيق معيار باتسون؛ الإجراء الأول يبدأ عندما تقوم سلطة الادعاء العام باستبعاد بعض أعضاء هيئة محلفي المحاكمة على أساس عنصري، والإجراء الثاني يتم باعتراض محامي المتهم على هذا الاستبعاد ويُبين أسباب اعتراضه لقاضي المحكمة، والإجراء الثالث يتم عندما يسأل القاضي سلطة الادعاء العام عن أسباب الاستبعاد، ومن ثَمَّ يحدد القاضي إن كان الاستبعاد بسببٍ عنصري أم لأسباب أخرى من خلال الوقائع التي حدثت أمامه، وأخيرًا تكون للقاضي السلطة التقديرية المطلقة في تحديد إن كان الاستبعاد لدوافع عنصرية أم لضمان حياد هيئة محلفي المحاكمة؛ وإن كان الاستبعاد على أساس عنصري يجب على القاضي رفض عملية الاستبعاد وإعادة العضو المستبعَد(١٣٥).

(أ) نطاق معيار باتسون:

الأصل في عملية استبعاد الأعضاء من هيئة محلفي المحاكمة التي تقوم بها سلطة الادعاء العام أن تكون دون ذكر أسباب؛ أي أن المدعي العام غير مَلزم بأن يُبيِّن للقاضي الأسباب التي دفعته لاستبعاد الأعضاء الذين لا يرغب في وجودهم ضمن أعضاء

(١٣٣) https://www.oyez.org/cases/1985/84-6263

(١٣٤) Michael R. Robinson, (1988). The Peremptory Challenge after Batson: Limits on the Prosecutor Or License to Discriminate, Illinois Bar Journal, Vol. 76, Issue 11, P. 620. Alschuler, A. W. (1989). The Supreme Court and the jury: Voir dire, peremptory challenges, and the review of jury verdicts. The University of Chicago Law Review, 56 (1), 153-233.

(١٣٥) Neyman, E, (2000). Peremptory Challenges: The Evolution of Soares and the Limits of Judicial Discretion Massachusetts Law Review, Vol. 85, Issue 2, P. 95.

هيئة محلفي المحاكمة للقضية التي هو بصدد تولِّيها إلا في حالة اعتراض محامي المتهم على عملية الاستبعاد؛ فإن سلطة الادعاء العام ملزمة في هذه الحالة أن تُبين أسباب الاستبعاد، وإلا كان الاستبعاد غير دستوري، وذلك وفقًا لمعيار باتسون(١٣٦).

وعلى الرغم من أن معيار باتسون شُرع أول مرة لمواجهة التمييز العنصري الذي يتم في المحكمة من خلال استبعاد الأمريكان من أصول أفريقية من هيئة محلفي المحاكمة، فإن المحكمة الأمريكية العليا طوَّرت هذا المعيار ليشمل جميع أنواع التمييز وجميع أنواع الاستبعادات، سواءٌ كانت على أساس عرقي أو عنصري أو ديني أو جنسي(١٣٧).

ففي عام ١٩٩١ طوَّرت المحكمة الأمريكية العليا معيار باتسون ليشمل الأمريكان من أصول لاتينية؛ وذلك عند مراجعتها لقضية هيرنانديز ضد نيويورك(١٣٨)؛ حيث حكمت بأن معيار باتسون لا يقتصر على عدم دستورية استبعاد الأمريكان من أصول أفريقية فقط، وإنما يمكن أن يُطبَّق في حالة استبعاد الادعاء العام أعضاء هيئة محلفي المحاكمة من أصول لاتينية، وذلك في حالة محاكمة متهم من أصول لاتينية(١٣٩).

وبعد ثلاث سنوات من قضية هيرنانديز توسعت المحكمة الأمريكية العليا في معيار باتسون ليشمل أيضًا عدم دستورية عملية استبعاد أعضاء هيئة محلفي المحاكمة إذا تمت على أساس جنسي، وذلك عند مراجعتها لقضية جي آي بي ضد ألاباما(١٤٠)؛ حيث حكمت بأن معيار باتسون لا يقتصر على الاستبعاد إذا تم على أساس عرقي أو عنصري، وإنما أيضًا يتحقق إذا استبعدت سلطة الادعاء العام بعض أعضاء هيئة

---

(١٣٦) Purkett v. Elem, 514 U.s. 765, 768 (1995).

(١٣٧) Joshua Dressler And Alan C. Michaels, (2015). Id, P. 232-234.

(١٣٨) في هذه القضية اتُّهم شخص أمريكي من أصول لاتينية يُدعى دينوسيو هيرناندير بارتكابه جريمة قتل عمد، وقامت سلطة الادعاء العام باستبعاد جميع المواطنين من أصول لاتينية من هيئة محلفي المحاكمة.
Hernandez v. New York, 500 U.S. 352 (1991).

(١٣٩) https://www.oyez.org/cases/1990/89-7645

(١٤٠) في هذه القضية، التي تتعلق بجريمة الامتناع عن تنفيذ أمر المحكمة بدفع نفقات طفل، قامت سلطة الادعاء العام باستبعاد جميع أعضاء هيئة محلفي المحاكمة الرجال لتقتصر المحاكمة على هيئة محلفين مكونة من نساء فقط.
J. E. B. v. Alabama ex rel. T. B., 511 U.S. 127 (1994).

محلفي المحاكمة بسبب الجنس، كأن يكون المتهم رجلًا ويتم استبعاد جميع الرجال، أو أن يكون المتهم امرأة ويتم استبعاد جميع هيئة محلفي المحاكمة النساء(١٤١).

(ب) تقييم معيار باتسون:

على الرغم من أن معيار باتسون وُضع لمواجهة عملية الاستبعاد التي تقوم بها سلطة الادعاء العام، والتي تكون على أساس عنصري، فإن الإحصائيات التي أُجريت على المحاكم الأمريكية خلال الفترة من ١٩٨٦ إلى عام ١٩٩٣ أثبتت أن المحامين في الغالبية العظمى من القضايا يتمسكون بمعيار باتسون؛ بحيث يحتجون على عملية استبعاد سلطة الادعاء العام بأنها تمت لأسباب عنصرية، إلا أنهم عادةً لا ينجحون في إقناع القاضي بدفعهم؛ وذلك للأسباب المنطقية التي تقدمها سلطة الادعاء العام، ويوافق عليها القاضي؛ حيث أثبتت الإحصائيات أن ١٦٪ فقط من الاعتراضات خلال تلك الفترة قد نجحت، في حين لم تنجح ٨٤٪ من الاعتراضات من قِبل محامي المتهم على الرغم من موضوعية أغلبها، بالإضافة إلى أن قضاة المحكمة الأمريكية العليا يرون أن معيار باتسون يُقيد كثيرًا من حق سلطة الادعاء العام في استبعاد بعض الأعضاء الذين يمكن أن يكونوا غير محايدين، وهذا الأمر يخالف مفهوم التعديل السادس(١٤٢).

كما يُعاب على معيار باتسون أنه يُركز على حقوق المحلف بألا يتم استبعاده لأسباب عنصرية قد يراها محامي المتهم، في حين أن الحق الذي يجب أن يتم التركيز عليه وحمايته هو حق المتهم في أن يُحاكَم من قِبل هيئة محلفين محايدة، والحياد لا يتم إلا إذا تم اختيار هيئة محلفي المحاكمة دون أي تأثير خارجي أو استبعاد أحدهم لافتراض عدم حياده فقط لأن لون بشرته من نفس لون بشرة المتهم، أي أن معيار باتسون يُحوِّل تركيز المحكمة من ضمان حصول المتهم على حقوقه الدستورية في التعديل السادس والتعديل الرابع عشر إلى بحث الحقوق المتساوية للمحلفين المستبعدين وأسباب الاستبعاد وغيرها من الإجراءات التي يمكن أن تُشتت تركيز المحكمة عن الحقوق الدستورية(١٤٣).

---

(١٤١) https://www.oyez.org/cases/1993/92-1239

(١٤٢) Melilli, K. J. (1995). Batson in practice: What we have learned about Batson and peremptory challenges. Notre Dame L. Rev., 71, 447.

(١٤٣) Thompson, S. G. (2005). The Non-Discrimination Ideal of Hernandez v. Texas Confronts a Culture of Discrimination: The Amazing Story of Miller-el v. Texas. Chicano-Latino L. Rev., 25, 97. P. 129-136

وفي النهاية يسمح معيار باتسون لسلطة الادعاء العام بالتلاعب بالإجراءات القانونية والتحايل على المحكمة؛ حيث يمكن لسلطة الادعاء العام الكذب بشأن أسباب الاستبعاد وإقناع المحكمة بأن الاستبعاد تم لأسباب ليس لها علاقة بالعنصرية، في حين أن هذا الأمر غير صحيح(١٤٤).

إلا أننا نرى أن أكثر ما يُعاب على معيار باتسون هو السلطة التقديرية المطلقة للقاضي في قبول عذر المدعي العام؛ حيث إن هذا الأمر يُفرِّغ المعيار من مضمونه الذي شُرع لأجله؛ لأن الاستبعاد يمكن أن يكون بسبب عنصري، ومع هذا لا يقتنع القاضي بهذا الأمر فقط لمجرد إنكار المدعي العام أن استبعاده لأعضاء المحلفين لم يتم على أساس عنصري، بالإضافة إلى أن تطبيق المعيار يفترض أن يُثبت محامي المتهم أن استبعاد سلطة الادعاء العام قد كان لأسباب عنصرية أو عرقية أو جنسية، فكيف يكون عبء إثبات هذا الأمر على محامي المتهم الذي يلزم عليه الاعتراض أولًا على عملية الاستبعاد ومن ثَمَّ إثبات أن عملية الاستبعاد كانت لأسباب عنصرية، كأن يكون المتهم من نفس الشريحة التي تم استبعادها من قِبل سلطة الادعاء العام؛ حيث إننا نعتقد أن على القاضي من تلقاء نفسه إلغاء عملية استبعاد أعضاء هيئة محلفي المحاكمة إذا تمت على أساس عنصري دون الحاجة إلى أن يثبت محامي المتهم هذا الأمر.

٣- حق محامي المتهم في استبعاد أعضاء هيئة محلفي المحاكمة غير المرغوب فيهم:

كما هي الحال مع سلطة الادعاء العام يحق لمحامي المتهم أن يستبعد ستة أعضاء من قائمة هيئة محلفي المحاكمة المقترحة من القاضي إذا كان لا يرغب في بقائهم ضمن هيئة محلفي المحاكمة الذين سوف يتولون مهمة محاكمة المتهم وإصدار الحكم بالإدانة أو بالبراءة، وعملية استبعاد الأعضاء الستة غير المرغوب فيهم تتم بعد أن يقوم محامي المتهم بتوجيه مجموعة أسئلة لكل عضو من أعضاء هيئة محلفي المحاكمة المقترحة من القاضي، ومن خلال الإجابات التي يحصل عليها المحامي يمكنه تحديد الأعضاء غير المرغوب في بقائهم من ضمن هيئة محلفي المحاكمة التي سوف تُصدر حكمها على المتهم(١٤٥).

(١٤٤) Pizzi, W. T. (1987). Batson v. Kentucky: Curing the Disease but Killing the Patient. The Supreme Court Review, 1987, 97-156.

(١٤٥) "peremptory challenge" https://www.law.cornell.edu/rules/frcrmp/rule_24

هذا وتختلف الأسئلة التي يمكن أن يوجهها محامي المتهم إلى أعضاء هيئة محلفي المحاكمة المقترحة بحسب كل قضية؛ فعلى سبيل المثال، إذا كانت الجريمة قتل رجل شرطة، فإن من مصلحة محامي المتهم استبعاد جميع الأعضاء الذين لديهم أقارب في الشرطة، أما أذا كانت الجريمة سرقة فإن محامي المتهم من مصلحته استبعاد جميع الأعضاء الأغنياء، وهكذا.

وكما هي الحال مع سلطة الادعاء العام، لا يوجد حد أعلى لعدد الأسئلة التي يمكن أن يوجهها المحامي إلى أعضاء هيئة محلفي المحاكمة المقترحة؛ حيث لا يجوز للقاضي أن يأمر المحامي بالاكتفاء وإنهاء توجيه الأسئلة، إلا إذا قام المحامي بتكرار الأسئلة نفسها أكثر من مرة، كما لا يوجد قيد على المحامي في نوعية الأسئلة التي يمكن أن يوجهها حتى وإن كانت تحمل طابعًا عنصريًّا أو عرقيًّا أو جنسيًّا ما دامت تهدف إلى استبعاد الأعضاء غير المرغوب فيهم(١٤٦).

هذا وقد كان يُعتقد بأن معيار باتسون لا يُطبَّق إلا على عملية الاستبعاد من قِبل سلطة الادعاء العام، التي تكون مستندة إلى أسباب عنصرية أو عرقية أو جنسية، إلا أن المحكمة الأمريكية العليا في عام ١٩٩٢ حكمت بأن معيار باتسون يُطبَّق على عملية الاستبعاد التي يقوم بها محامي المتهم لأعضاء هيئة محلفي المحاكمة، كما هي الحال في استبعاد سلطة الادعاء العام ما دام الاستبعاد تم على أساس عنصري أو عرقي أو جنسي، وذلك عند مراجعتها لقضية جورجيا ضد ماكولوم(١٤٧)؛ حيث حكمت المحكمة بعدم دستورية تجاهل القاضي لعملية الاستبعاد التي يقوم بها محامي المتهم إذا تمت على أساس عنصري أو عرقي أو جنسي؛ حيث إن معيار باتسون يُطبَّق على كلٍّ من سلطة الادعاء العام، وكذلك على محامي المتهم ما دامت عملية الاستبعاد قد تمت على هذا الأساس(١٤٨).

(١٤٦) https://www.nidirect.gov.uk/articles/what-happens-jury-trial

(١٤٧) Georgia v. McCollum, 505 U.S. 42 (1992).

(١٤٨) Chesney, M. N., & Gallagher, G. T. (1991). State Action and the Peremptory Challenge: Evolution of the Court›s Treatment and Implications for Georgia v. McCollum. Notre Dame L. Rev., 67, P. 1049.

الخاتمة:

تناولت هذه الدراسة حق المتهم في أن يُحاكَم من قِبل هيئة محلفين محايدة وغير متحيزة، وهي تُعتبر من أبرز الملامح التي تُميز النظام الإجرائي الأمريكي؛ حيث إن محاكمة المتهم من قِبل مجموعة تتراوح بين ستة أفراد واثني عشر فردًا من أفراد المجتمع الذي حدثت فيه الجريمة إنما تمثل الانعكاس الحقيقي والموضوعي لحكم المجتمع على هذا المتهم الذي اتُّهم بارتكابه للجريمة، وذلك إما ببراءته من هذه الجريمة أو بإدانته بارتكابها.

نتائج الدراسة:

ومن خلال دراسة حق المتهم في أن يُحاكَم من قِبل هيئة محلفين محايدة توصلنا إلى النتائج التالية:

- يُعتبر حق المتهم في المحاكمة من قِبل هيئة محلفين محايدة وغير متحيزة من أقدم الحقوق في النظام القضائي الأمريكي، كما يُعتبر هذا الحق من أهم المبادئ التي نظمها الدستور الأمريكي من خلال التعديل السادس؛ وذلك لضمان سماع رأي المجتمع ضد أحد أفراده في مسألة قانونية تهمه.
- حق المتهم في أن يُحاكَم من قِبل هيئة محلفين محايدة هو حق مقرر لمصلحة المتهم وحده بموجب الدستور؛ لذلك يجوز للمتهم وحده أن يتنازل عن هذا الحق؛ ومن ثَمَّ إذا طلب المتهم التنازل عن هذا الحق، فإن البديل سيكون محاكمته من قِبل قاضٍ تكون له السلطة الكاملة في إدارة الجلسة وتحديد الأدلة التي يمكن أن تُقدَّم من قِبل أطراف الدعوى وكل ما يتعلق بإجراءات المحاكمة، وفي النهاية إصدار الحكم بالإدانة أو بالبراءة، بالإضافة إلى تقرير العقوبة المناسبة.
- سواءٌ في القانون الفدرالي أو قانون الولايات، لا يجوز أن يزيد عدد أفراد هيئة محلفي المحاكمة على اثني عشر فردًا، ولا أن يقل عن ستة أفراد؛ حيث إن هذا العدد من النظام العام في النظام القضائي الأمريكي.
- عانى كلٌّ من النساء والمواطنين الأمريكان من أصول أفريقية فترات طويلة من الزمن من حرمانهم من أن يكونوا أعضاءً في هيئات المحلفين؛ حيث حصل

المواطنون الأمريكان من أصول أفريقية على هذا الحق في عام ١٨٧٩، في حين حصل النساء على هذا الحق في عام ١٩٣٧.

- على الرغم من أن التعديل السادس نص صراحةً على حق المتهم في أن يُحاكَم من قِبل هيئة محلفين في جميع المحاكمات الجنائية، فإنه جرى العمل في النظام القضائي الجزائي الأمريكي على تطبيق نظام هيئة محلفي المحاكمة في حالة المحاكمة عن الجرائم الجسيمة التي يعاقب عليها القانون بالحبس لمدة تزيد على ستة أشهر وبالغرامة التي لا تقل عن ٥٠٠ دولار – عُدلت لاحقًا من الكونجرس بقانون إلى ٥٠٠٠ دولار – أو بإحدى هاتين العقوبتين دون الجرائم البسيطة.

- يتميز القانون الأمريكي بعدم اقتصار نطاق وصلاحية أعضاء هيئة محلفي المحاكمة على الاشتراك في محاكمة المتهم وإصدار الحكم بإدانته أو براءته فقط، وإنما يمكن أن تمتد صلاحية وسلطات هيئة محلفي المحاكمة إلى إصدار عقوبة الإعدام إذا كانت عقوبة الجريمة تصل إلى الإعدام، وهذا الأمر فريد في النظام القضائي الإجرائي الأمريكي؛ حيث لا توجد دولة في العالم – باستثناء الولايات المتحدة الأمريكية – تمنح هيئة محلفي المحاكمة فيها سلطة إصدار عقوبة الإعدام على المتهم إذا توافرت شروط معينة.

- لضمان حصول أطراف الدعوى على هيئة محلفين محايدة وغير متحيزة لمحاكمة المتهم، أوجد القانون الأمريكي قاعدة الاستبعاد التي تتيح لكلٍّ من القاضي وسلطة الادعاء العام ومحامي المتهم استبعاد الأعضاء الذين يمكن أن يؤثر وجودهم في هيئة محلفي المحاكمة على حيادها ونزاهتها.

قائمة المراجع

أولًا– أحكام المحاكم:

- Adams V. United States. ex rel. McCann, 317 U.S. 269 (1942).
- Baldwin v. New York, 399 U.S 66, 69 (1970).
- Baldwin v. New York, 399 U.S 66, 69 (1970).
- Ballew v. Georgia, 435 U.S. 223 (1978).
- Batson v. Kentucky, 476 U.S. 79 (1986).
- Berghuis v. Smith, 559 U.S. ___, No. 08–1402, slip op. (2010).
- Blanton v. City of North Las Vegas, 489 U.S. 538, 543 (1989).
- Blanton v. City of North Las Vegas, 489 U.S. 538, 543 (1989).
- Bloom v. illinois 391 us 194.211(1968).
- Brown v. Commonwealth, 10 S.E. 745 (Va. 1890).
- Brown v. State, 40 Ga. 689 (1870).
- Cheff v. Schnackenberg, 384 U.S. 373 (1966).
- Codispoti v. Pennsylvania, 418 U.S. 506 (1974).
- Codispoti v. Pennsylvania, 418 U.S. 506, 512 n.4 (1974).
- Codispoti v. Pennsylvania, 418 U.S. 506, 512 n.4 (1974).
- Crawford v. United States, 212 U.S. 183 (1909).
- Dennis v. United States, 339 U.S. 162 (1950).
- District of Columbia v. Clawans, 300 U.S. 617 (1937).
- Doss v. Commonwealth, 42 Va. (1 Gratt.) 557, 559 (1844).
- Duncan v. Louisiana, 391 U.S. 145 (1968).
- Duren v. Missouri, 439 U.S. 357, 364 (1979).
- Eddings v. Oklahoma, 455 U.S. 104, 112 (1982).

- emmer v. United States, 347 U.S. 227 (1954).
- Fisher v. People, 23 Ill. 218, 230-31 (1860).
- Ford v. State, 47 S.W. 703, 704 (Tenn. 1898).
- Frank v. United States, 395 U.S. 147, 148 (1969).
- Frazier v. United States, 335 U.S. 497 (1948).
- Georgia v. McCollum, 505 U.S. 42 (1992).
- Gonzales v. Beto, 405 U.S. 1052 (1972).
- Harris v. State, 75 Tenn. 538, 543-44 (1881).
- Hernandez v. New York, 500 U.S. 352 (1991).
- Hoyt v Florida 368 US 57 (1961).
- Irvin v. Dowd, 366 U.S. 717 (1961).
- J. E. B. v. Alabama ex rel. T. B., 511 U.S. 127 (1994).
- Kent v. United States, 383 U.S. 541, 555 (1966).
- McDaniel v. State, 30 Ga. 853 (1860).
- McKeiver v. Pennsylvania, 403 U.S. 528 (1971).
- Michael J. Saks, Jury Verdicts, at 461 (1977).
- Mitchell v. Superior Court, 783 R2d 731, 738 (Cal. 1989).
- Moore v. New York, 333 U.S. 565 (1948).
- Murray v. Heinze, 42 P. 1057, 1061 (Mont. 1895).
- Parker v. Gladden, 385 U.S. 363 (1966).
- Patton v. United States, 281 U.S. 276 (1930).
- Peña-Rodriguez v. Colorado, 580 U.S. ___ (2017),
- Peretz v. United States, 501 U.S. 923 (1991).
- Pridgen v. State, 31 Tex. 421 (1868).
- Purkett v. Elem, 514 U.s. 765, 768 (1995).

- Ramos v. Louisiana, 590 U.S. ___ (2020).
- Singer V. United States, 380 U.S. 24, 34 (1965).
- State v Lindsey, 883 P.2d 83, 86 (Haw. 1994).
- State v. Basabe, 97 R3d 418, 423 (Haw. 2004).
- State v. Gleason, 404 A.2d 573, 581 (Me. 1979).
- State v. Jones, 5 Ala. 666, 668-69 (1843).
- State v. Schaaf 743 P.2d 240 (1987).
- State v. Weltzin 630 N.W2d 406, 410-11 (Minn. 2001).
- Strauder v. West Virginia, 100 U.S. 303 (1880).
- Taylor v. Louisiana, 419 U.S. 522 (1975).
- Thompson v. Utah, 170 U.S. 343 (1898).
- Turner v. Louisiana, 379 U.S. 466 (1965).
- United States v. Wood, 299 U.S. 123 (1936).
- Uttecht v. Brown, 551 U.S. 1 (2007).
- Williams v. Florida, 399 U.S. 78 (1970).
- Witherspoon v. Illinois, 391 U.S. 510 (1968).

ثانيًا– الكتب والأبحاث:

- Albert Alschuler The Supreme Court and the Jury: Wir Dire, Peremptory Challenges, and the Review of Jury Verdicts 56 U. Chi. L. Rev. 153 (1989).
- Alschuler, A. W. (1989). The Supreme Court and the jury: Voir dire, peremptory challenges, and the review of jury verdicts. The University of Chicago Law Review, 56(1), 153-233.

- Alschuler, A. W. (1989). The Supreme Court and the jury: Voir dire, peremptory challenges, and the review of jury verdicts. The University of Chicago Law Review, 56 (1), 153-233.
- Alschuler, A. W., & Deiss, A. G. (1994). A brief history of the criminal jury in the United States. The University of Chicago Law Review, 61(3), 867-928.
- Alschuler, A. W., & Deiss, A. G. (1994). A brief history of the criminal jury in the United States. The University of Chicago Law Review, 61(3), 867-928.
- Barbara Allen Babcock, A Place in the Palladium: Women's Rights and Jury Service, 61 U Cin L Rev 1139, 1166-68 (1993).
- Beresford, L. S. (2000). Is Lowering the Age at Which Juveniles Can Be Transferred to Adult Criminal Court the Answer to Juvenile Crime A State-by-State Assessment. San Diego L. Rev., 37, 783.
- Betts, C. O. (1956). Jury sentencing. Crime & Delinquency, 2, 369.
- Carlson, E. A. (1994). Batson, JEB, and Beyond: The Paradoxical Quest for Reasoned Peremtory Strikes in the Jury Selection Process. Baylor L. Rev., 46, 947.
- Charles Fairman, 7 History of the Supreme Court of the United States: Reconstruction and Reunion, 1864-88 pt 2, 442 (Macmillan, 1987), quoting a statement reported in The Richmond Dispatch (Dec 12, 1878).

- Chesney, M. N., & Gallagher, G. T. (1991). State Action and the Peremptory Challenge: Evolution of the Court's Treatment and Implications for Georgia v. McCollum. Notre Dame L. Rev., 67, 1049.
- Craig, M. D. (1982). Improving jury deliberations: A reconsideration of lesser included offense instructions. U. Mich. JL Reform, 16, 561.
- Deitch, B. L. (2017). The Unconstitutionality of Criminal Jury Selection. Wm. & Mary Bill Rts. J., 26, 1059.
- District of Columbia v. Clawans, 300 U.S. 617 (1937), The Code of District of Columbia Tit. § 165 (1929)
- Dressler, J., & Michaels, A. C. (2015) Understanding Criminal Procedure: Volume 2 Adjudication, Fourth Edition, P. 216.
- Ellsworth, P. C. (1989). Are twelve heads better than one?. Law and Contemporary Problems, 52(4), 205-224
- Frampton, T. W. (2019). For Cause: Rethinking Racial Exclusion and the American Jury. Mich. L. Rev., 118, 785.
- Franklin, J. H. (1948). From Slavery to Freedom: A History of American Negroes. John Hope Franklin. AA Knopf, Shugg, R. W. (1936). Negro Voting in the Ante-Bellum South. The Journal of Negro History, 21(4), 357-364.
- Gelfand, A. E., & Solomon, H. (1977). Considerations in building jury behavior models and in comparing jury schemes: an argument in favor of 12-member juries. Jurimetrics Journal, 17(4), 292-313.

- George C. Thomas III & Barry S. Pollack, Rethinking Guilt, Juries, and Jeopardy, 91 Mich L. Rev. 1, 3 n.13 (1992).
- Gerard Rainville & Brian A. Reaves, U.S. Dep›t of Justice, Felony Defendants in Large Urban Counties, 2000 26, (2003).
- Gladys Harrison, Re-Fighting an Old Battle, NY Herald Trib Mag 10 (Feb 9, 1930).
- Harry Kalven, Jr. & Hans Zeisel, The American Jury (1966)
- Hebard, G. R. (1913). The First Woman Jury. Journal of American History Press. 1293, 1301-04, 1325-26.
- Helland, E., & Tabarrok, A. (2000). Runaway judges? Selection effects and the jury. Journal of Law, Economics, and Organization, 16 (2), 306-333.
- Hoffmeister, T. (2015). Preventing juror misconduct in a digital world. Chi.-Kent L. Rev., 90, 981.
- - Howard N. Snyder and Melissa Sickmund, Juvenile Offenders and Victims: 1999 National Report, P. 126 (Washington, D.C.: Office of Juvenile Justice and Delinquency Prevention 1999).
- Howe, M. D. (1938). Juries as judges of criminal law. Harv. L. Rev., 52, P. 591-596.
- Jackson, R. R. (1999). Missouri's Jury Sentencing Law: A Relic the Legislature Should Lay to Rest. JOURNAL OF MISSOURI BAR, 55, 14-21.
- Joshua Dressler , Alan C. Michaels, (2015). Understanding Criminal Procedure Volume Two, Adjudication Fourth Edition.

- Kalven Jr, H., & Zeisel, H. (1965). The American jury and the death penalty. U. Chi. L. Rev., 33, 769.
- Knapp, K. A., & Hauptly, D. J. (1991). State and federal sentencing guidelines: Apples and oranges. UC Davis L. Rev., 25, 681.
- Kreag, J. (2018). The Jury's Brady Right. BUL Rev., 98, 345.
- Larsen, K. L. (1994). With Liberty and Juvenile Justice for All: Extending the Right to a Jury Trial to the Juvenile Courts. Wm. Mitchell L. Rev., 20, 866.
- Litwack, L. F. (2009). North of Slavery: The Negro in the Free States. University of Chicago Press, 1790-1860 P. 94, Litwack concluded that no Northern state had impaneled an African-American juror before these two jurors served in 1860.
- Loveland, P. (2017). Acknowledging and protecting against judicial bias at fact-finding in juvenile court. Fordham Urb. LJ, 45, 283.
- Macket, P. E. (1974). The inutility of mandatory capital punishment: an historical note. BUL Rev., 54, P. 32-34.
- Marder, N. S. (1986). Gender dynamics and jury deliberations. Yale LJ, 96, 593.
- McCammon, H. J., Chaudhuri, S., Hewitt, L., Muse, C. S., Newman, H. D., Smith, C. L., & Terrell, T. M. (2008). Becoming full citizens: The US women's jury rights campaigns, the pace of reform, and strategic adaptation. American Journal of Sociology, 113(4), 1104-1147.

- McCord, J., Widom, C. S., & Crowell, N. A. (2001). Juvenile Crime, Juvenile Justice. Panel on Juvenile Crime: Prevention, Treatment, and Control. National Academy Press, 2101 Constitution Avenue, NW, Washington, DC, 20418. P. 154.
- McKeiver, 403 U.S. at 541, Lanes v. State, 767 S.W.2d 789, 794 (Tex. Crim. App. 1989), re Terry, 265 A.2d 350 (Pa. 1970), re Burrus, 167 S.E.2d 454 (N.C. Ct. App. 1969), re Shelton, 168 S.E.2d 695 (N.C. Ct. App. 1969).
- Melilli, K. J. (1995). Batson in practice: What we have learned about Batson and peremptory challenges. Notre Dame L. Rev., 71, 447.
- - Michael R. Robinson, (1988). The Peremptory Challenge after Batson: Limits on the Prosecutor Or License to Discriminate, Illinois Bar Journal, Vol. 76, Issue 11, P. 620.
- Mullin, C. (1980). The jury system in death penalty cases: A symbolic gesture. Law and Contemporary Problems, 43(4), 137.
- Nancy Jean King, The American Criminal Jury, 62 Law & Contemp Probs. 41 (1999).
- Neyman, E, (2000). Peremptory Challenges: The Evolution of Soares and the Limits of Judicial Discretion Massachusetts Law Review, Vol. 85, Issue 2, 95.
- Phoebe C. Ellsworth. Are Twelve Heads Better than One?. 52 Law & Contemp. Probs. 205 (1989).

- Phoebe C. Ellsworth. Are Twelve Heads Better than One?. 52 Law & Contemp. Probs. 205 (1989), Nancy Jean King, The American Criminal Jury, 62 Law & Contemp Probs. 41 (1999)
- Pizzi, W. T. (1987). Batson v. Kentucky: Curing the Disease but Killing the Patient. The Supreme Court Review, 1987, 97-156.
- Preyer, K. (1983). Crime, the Criminal Law and Reform in Post-Revolutionary Virginia. Law & Hist. Rev., 1, 53.
- Ritter, G. (2002). Jury Service and Women›s Citizenship before and after the Nineteenth Amendment. Law and History Review, 20(3), 479-515.
- Rottman, D. B. (2000). State court organization, 1998. US Department of Justice, Office of Justice Programs, Bureau of Justice Statistics. Even the few states that allow juries of less than twelve members in felony cases (includeing Arizona, Connecticut, Florida, Indiana, and Utah) still require a jury of twelve for capital offenses. Id. P. 281, Fed. R. Crim. R 23(b).
- Rottman, D. B. (2000). State court organization, 1998. US Department of Justice, Office of Justice Programs, Bureau of Justice Statistics. Fed. R. Crim. R 23(b).
- Saks, M. J. (1977). Jury verdicts: The role of group size and social decision rule (P. 461). Lexington, MA: Lexington Books.
- Thomas, S. A., & Stich, C. (2019). Why (Jury-Less) Juvenile Courts Are Unconstitutional. Emory LJ, 69, 273.

- Thompson, S. G. (2005). The Non-Discrimination Ideal of Hernandez v. Texas Confronts a Culture of Discrimination: The Amazing Story of Miller-el v. Texas. Chicano-Latino L. Rev., 25, 97.
- Turner, J. I. (2003). Jury Sentencing as Democratic Practice. Virginia Law Review, 88, Vol. 89, Issue 2, 311.
- Lowenthal, G. T. (1993). Mandatory sentencing laws: Undermining the effectiveness of determinate sentencing reform. Calif. L. Rev., 81, 61.

The Right of The Accused to Be Tried By An Impartial Jury – A Study In The U.S. Criminal Legal System

Dr. Yousef Haji Almutairi

Abstract:

This study discusses the accused's right to trial by an unbiased jury consisting of citizens of different classes and segments. This right is deemed one of the oldest and most important rights regulated by the Sixth Amendment to the US Constitution in order to ensure hearing the society's opinion about one of its individuals in an important legal matter. The person accused of committing a crime shall be granted the right to have a trial before a group of citizens of society and those shall be randomly selected. In this way, the neutrality and impartiality of the trial jury shall be guaranteed.

This study aims at shedding light on the proceedings related to the accused in the trial before a jury such as the way of selecting the members of the trial and the scope thereof in addition to the mechanism put in place by the US Procedures Law to ensure neutrality of the trial jury and their non-bias to one party against the other, and how to deliver the judgment.

The accused's right to have a trial before a neutral, unbiased jury is a right establishing the right of the accused alone pursuant to the Constitution. Therefore, the accused alone is entitled to waive such right. As such, if the accused requests waiver of such right, the alternative shall be a trial before a judge who has the absolute authority to run the session and determine the evidence to be submitted by the parties to the claim as well as anything related to the proceedings of the trial, and eventually deliver the verdict of conviction or innocence of the accused in addition to deciding upon the fair penalty.

It is established under the Federal Law and the States' Law, that the number of the members of the trial jury may not exceed ١٢ members or be less than six members. This is number is part of public order in the US judiciary system. In order to provide the parties to the claim with neutral and unbiased jury for the accused's trial, the US law established a rule of exclusion which permits both the judge and the public prosecutor as well as the accused's attorney to exclude the members whose presence would influence the trial jury's neutrality and integrity.